الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

عوامل تفعيل منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي
-دراسة تجارب عربية -

اعداد الطلبة		المشرف
1	أسماء بن عميرة	ياسمينة إبراهيم سالم
2	حميدة بلحناش	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
آمال علي موسى	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ياسمينة إبراهيم سالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
ضيف روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

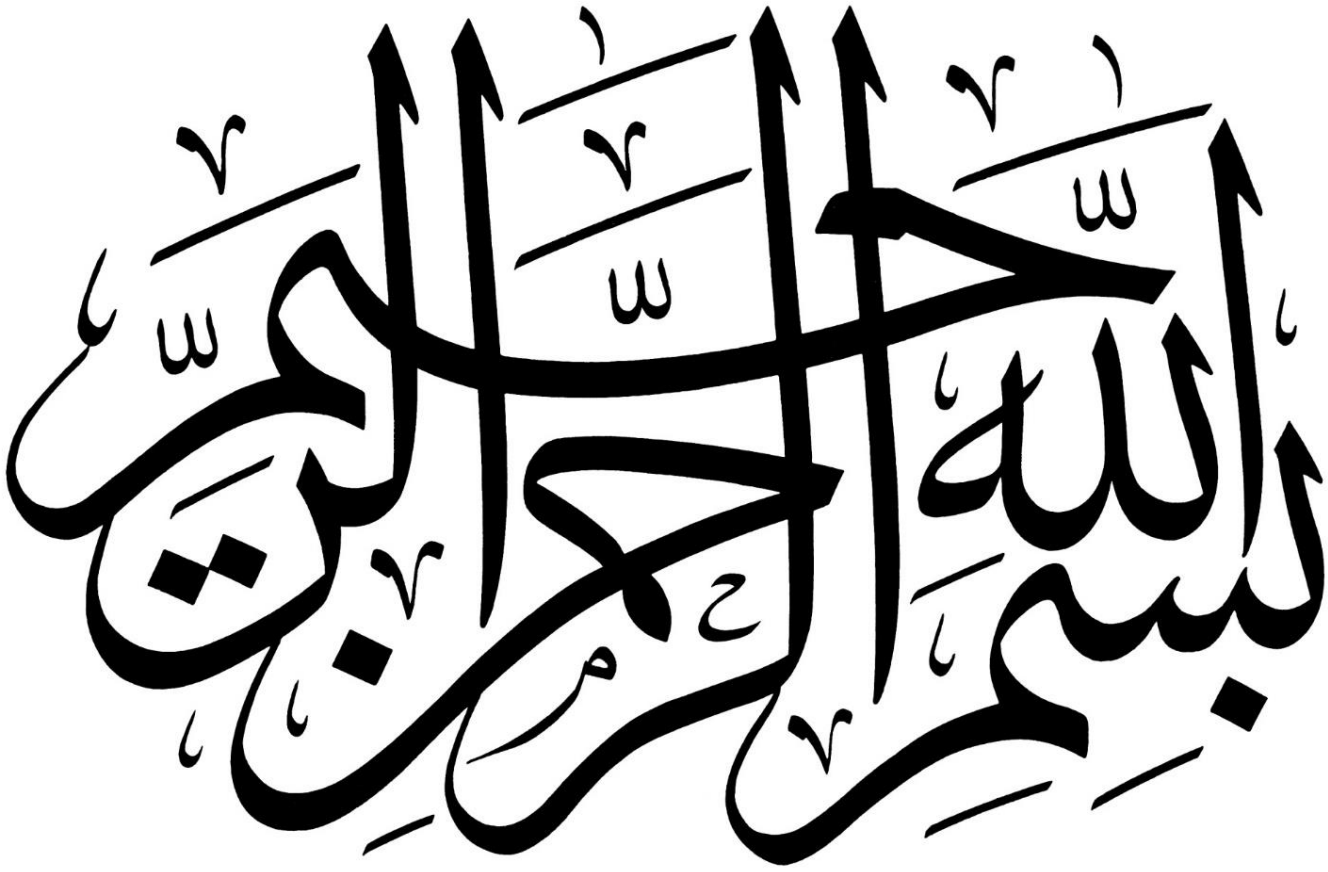
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعـرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين وبعد

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة

"ياسمينة إبراهيم سالم"

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة وإحاطتنا بالدعم وكرم الأخلاق ومنحتنا الكثير من وقتها لإخراج هذا العمل في شكله النهائي

فلها كل الشكر والتقدير والاحترام وجعلها الله في موازين حسناتها كما يسرنا التوجه بجزيل شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة

الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة المذكرة وإبداء ملاحظاتهم القيمة

لإثراء البحث وإجادته أكثر

ختاما نتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل والله ولي التوفيق.

إهداء

سبحان الله الذي كان سببا في النجاح والتوفيق، الذي خلقنا وأنار لنا الدرب في الطريق المستقيم

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حمتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحياتها على من كان دعاؤها سر نجاحي "أمي" الغالية حفظها الله

إلى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة

"أبي" الغالي رعاه الله

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي إخوتي ذكرى وخلود

كما لا يفوتني أن أخص إهدائي بذكر صديقاتي الغاليات حميدة ومديحة

إلى أساتذتي جزاهم الله عنا كل خير

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

أسماء

إهداء

إلى من نزل فيهما قرآنا يتلى...

قالى الله تعالى:**(وَقَضَى رَبُّكَ أَلاّ تَعْبُدُوا إلاّ إيَّاهُ وَبالْوالدَيْن إحْسَاناً إمَّا يَبْلُغَنَّ عنْدَكَ اَلْكبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كلاَهُما فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُف وَلاَ تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَريمًا)**

الإسراء: **الآية (23)**

إلى منبع الخير ومعقد الأمل والرجاء..... رمز التفاني والدي العزيز إجلالا وإكباراً

إلى من تدمع عينها لفرحي وحزني..... ينبوع الحنان والدتي الحبيبة برا وإحساناً

إلى مصدر الأمل والعطاء..... أختي فراح وإخواني الكرام حبا وفخراً

إلى مصدر الأمان ومذل الصعوبات سندي في المشوار الدراسي صديقاتي العزيزات إحتراما وتقديراً

إلى أساتذتي جزاهم الله عنا كل خير

إليهم جميعا وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي أهدي هذا الجهد المتواضع

حميدة

مقدمـــــة

تمهيد

أصبحت التكنولوجيا المالية اليوم تمثل محرك العالم نحو التقدم، فهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، إذ تطورت بشكل كبير في مختلف دول العالم من خلال نشاط مؤسساتها، والتي بدورها تسهم في تسهيل وتسريع الخدمات المالية والمصرفية وتعتمد على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات كعمليات الدفع، تحويل الأموال، وغيرها من الخدمات المالية وهذا عن طريق مواكبة وتبني مجموعة من التقنيات الحديثة.

في ظل التقدم التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية، شهد الاستثمار في المؤسسات المالية تطورا مستمرا في بعض الدول العربية؛ حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة أعمالها الخاصة، من بينها منظومة التكنولوجيا المالية للمملكة العربية السعودية ومصر، والتركيز على الشمول المالي والذي يقضي بوصولها إلى كافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات التي تعاني من التهميش وتراكم العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص وصولها لمختلف وسائل التمويل، الأمر الذي يعتبر أيضا من المواضيع البارزة في الآونة الأخيرة كموضوع اجتماعي، اقتصادي وكذا دولي لما له من أهمية وأثر كبير في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، كونه يعني وصول الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وسرعة أكبر.

إشكالية البحث

نظرا لترابط أهمية منظومة التكنولوجيا المالية وهدف الشمول المالي، اهتمت البنوك المركزية العربية بتفعيلها وإعطائها أولوية وهو ما نتج عنه ظهور مؤسسات جديدة لها في الوطن العربي. قد تساهم منظومة التكنولوجيا المالية وبشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي.

من هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

ما عوامل تفعيل منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية؟

من هذا التساؤل، يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بمنظومة التكنولوجيا المالية؟
- ما واقع منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية؟
- ما واقع منظومة التكنولوجيا المالية في مصر؟
- كيف ساهمت منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في السعودية؟
- كيف ساهمت منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في مصر؟

فرضيات البحث

في محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- منظومة التكنولوجيا المالية هي هيئة مختصة في التكنولوجيا المالية، تقدم خدمات مبتكرة؛

- منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية واضحة الأطر ولها هياكل ومؤسسات تعمل على تفعيلها من أجل تعزيز الشمول المالي؛
- نظرا للكثافة السكانية الكبيرة تحتاج مصر إلى منظومة تكنولوجيا مالية واسعة للتحكم فيها؛
- تساهم منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية في تحقيق الشمول المالي، من خلال شركاتها المتطورة؛
- تساهم منظومة التكنولوجيا المالية في مصر في تحقيق الشمول المالي، من خلال التطوير الدائم ودعم مقدمي الخدمات التكنولوجية لخلق بيئة متطورة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه أحد أهم مواضيع العصر، والتي تكمن في إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛ حيث تتسابق الدول حاليا إلى استخدام أحدث التقنيات في مجال التكنولوجيا المالية، من أجل تسريع وتيرة الشمول المالي.

أهداف البحث

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال هذه الدراسة:

- بيان المقصود بالتكنولوجيا المالية وأهميتها في تحقيق الشمول المالي؛
- فهم الإطار العام للشمول المالي، وأهم مؤشرات قياسه، وركائزه ومتطلبات تعزيزه؛
- إبراز الدور الذي تلعبه منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، وخاصة في كل من دولتي المملكة العربية السعودية ومصر؛
- دراسة وتقييم منظومة التكنولوجيا المالية على مستوى بعض الدول العربية من حيث علاقتها بالشمول المالي بالتركيز على دولتي المملكة العربية السعودية ومصر.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن حصر الأسباب في ثلاث نقاط أساسية:

- الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
- التوافق مع التخصص المدروس المرتبطة بالقطاع المالي بشكل عام والبنوك بشكل خاص؛
- أغلب الدول تتسابق في تطوير التكنولوجيا المالية منها الجزائر؛ غير أنها تعاني من ضعف البنى التحتية والآليات والأطر التشريعية لذلك رغبنا في دراسة دول عربية لاستفادة من تجاربها؛
- إن التكنولوجيا المالية وليدة العصر وقد شهدت تطورا كبيرا في الدول العربية في السنوات الأخيرة إضافة الى الرغبة في معرفة تأثيرها على الشمول المالي.

منهج الدراسة

تم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي المناسب لعرض المعلومات وتحليلها وذكر التفاصيل المتعلقة بجوانب البحث الأساسية؛
- منهج دراسة حالة في دراسة منظومة التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق الشمول المالي.

الدراسات السابقة

- مولودي عبد الغاني، **الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي "دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية 2021-2022: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الابتكار في التكنولوجيا المالية في تطور أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي؛ حيث عرضت هذه الدراسة مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها، والنظام البيئي لها واستخداماتها، وكذا مفهوم الشمول المالي ومؤشرات وأبعاد قياسه، وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث عن الحقيقة الخلفية في طبيعة العلاقة بين الابتكار في التكنولوجيا المالية والأداء من خلال التركيز على توسيع منظومة الشمول المالي؛
- صورية شنبي والسعيد لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 03، العدد 02: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمدى عمل جمهورية مصر العربية على تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجياتها، والى أين توصلت في ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة في دولة مصر، التي حققت أشواطا معتبرة في هذا المجال مقارنة بدول شمال إفريقيا؛
- قاسي ياسمينة وبولصنام محمد، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود آليات فعالة للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مع احتلال هذه الدول المراكز الأخيرة سواء في التكنولوجيا المالية أو الشمول المالي.

تتميز الدراسة التي بين أيدينا على الدراسات السابقة بـ:

- محاولة بحث موضوع منظومة التكنولوجيا المالية من كل جوانبه لإظهار نقاط القوة والضعف من خلال الجهات الداعمة لها؛
- محاولة بحث موضوع الشمول المالي بصورة متكاملة من كافة جوانبه، من خلال مؤشرات قياسه ومتطلبات تعزيزه؛
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي نظريا وتطبيقيا في بعض الدول وخصوصا المملكة العربية السعودية ومصر.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: يتضمن مدخل عام للتعريف بالتكنولوجيا المالية، وينقسم إلى ثلاث مباحث عرضنا في المبحث الأول عموميات حول التكنولوجيا المالية حتى يسهل الإحاطة بمفهوم التكنولوجيا المالية، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى خدمات وقطاعات وبيئات التكنولوجيا المالية، مع ذكر شركات التكنولوجيا المالية وشروط نجاحها ومخاطرها في المبحث الثالث؛

الفصل الثاني: يتضمن مدخل عام للتعريف بالشمول المالي، وينقسم إلى ثلاث مباحث قدمنا في المبحث الأول صورة واضحة وشاملة للشمول المالي بالإضافة إلى الأهمية ولأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي وآليات تعزيزه، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى متطلبات تعزيز الشمول المالي والتحديات التي تواجهه؛

الفصل الثالث: يتضمن دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية، وينقسم إلى ثلاث مباحث عرضنا في المبحث الأول دور منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في العالم، وفي المبحث الثاني تناولنا دور منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في السعودية وأهم شركاتها ومخاطرها وفرص تطويرها، أما في المبحث الثالث تناولنا دور منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في مصر وشركاتها الناشئة ومخاطرها وآفاقها المستقبلية.

الفصل الأول:

مدخل عام للتعريف بالتكنولوجيا المالية

مقدمة الفصل الأول

في السنوات الأخيرة، ظهر مجال جديد في قطاع التمويل يعرف بالتكنولوجيا المالية "الفينتك" (fintech)؛ حيث أصبحت ضرورة حتمية لدول العالم لمواكبة التطور والتقدم في مجالات التمويل، وهي تعتبر قطاعا حديث النشأة، يوفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب وشكل مغاير أكثر تطورا وسرعة ودقة.

من خلال بحثنا، نهدف إلى معالجة المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثاني: خدمات وقطاعات وبيئات التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثالث: شروط نجاح ومخاطر شركات التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية مصطلح يجمع بين الجانب التكنولوجي والجانب المالي، وينتج عنه مجال معني بالعمليات المالية، واستعمال جميع نتائج التكنولوجيا الحديثة، مثل الهواتف الذكية، شبكات الاتصال، التجارة الإلكترونية والعملات الرقمية ... من خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على التكنولوجيا المالية من حيث النشأة والمفهوم ودوافع لجوء الدول العربية إليها.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، من أهدافه توفير كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب مغاير وأكثر تطورا وسرعة ودقة.

أولا: نشأة التكنولوجيا المالية

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الإنترنت وظهور الهواتف الذكية، مما جعل من الضروري ظهور بعض التسهيلات لمختلف الأعمال التجارية، وأصبح تداول التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تلك الأيام في مختلف المجالات كالتعاملات بين الشركات وعملاءها ورجال الأعمال وكذا البنوك وغيرها. وشهدت الثلاث سنوات السابقة زيادة كبيرة لعالم التكنولوجيا المالية، وهذا راجع إلى وجود أكثر من مئة شركة تعمل لهذا المجال وانتشارها بعالمنا العربي في أكثر من اثني عشر دولة، ومن أبرز الدول العاملة في هذا المجال في بلادنا العربية: مصر، الإمارات، البحرين. (زعاف، 26/08/2019، صفحة 3)

تم إنشاء الشركات المالية خصيصاً لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات؛ حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الإنترنت من خلال أي جهاز، وتوفير الأدوات الحديثة للاستثمار المالي عبر الإنترنت، وكل هذه الأنشطة هدفها توفير الجهد والوقت للأفراد، وأصبحت الآن تُستخدم في عمليات التأمين والتجارة والتداول في الأسواق المالية الإلكترونية ومنع الغش، وكذا عمليات إدارة المخاطر. (زعاف، 26/08/2019، صفحة 3، 4)

ثانيا: تطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا ويمكن اختصارها في ثلاث مراحل: (المانسيع، 2022، صفحة 629)

1) **المرحلة الأولى (1866-1967):** في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر بالمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية؛
2) **المرحلة الثانية (1967-2008):** في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقدم المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة والصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛
3) **المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا):** منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس، (حرقوش، 2019، صفحة 728) وزادت الحاجة إليها خاصة في ظل أزمة كورونا.

الشكل التالي يلخص مراحل تطور التكنولوجيا المالية.

شكل رقم 01: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

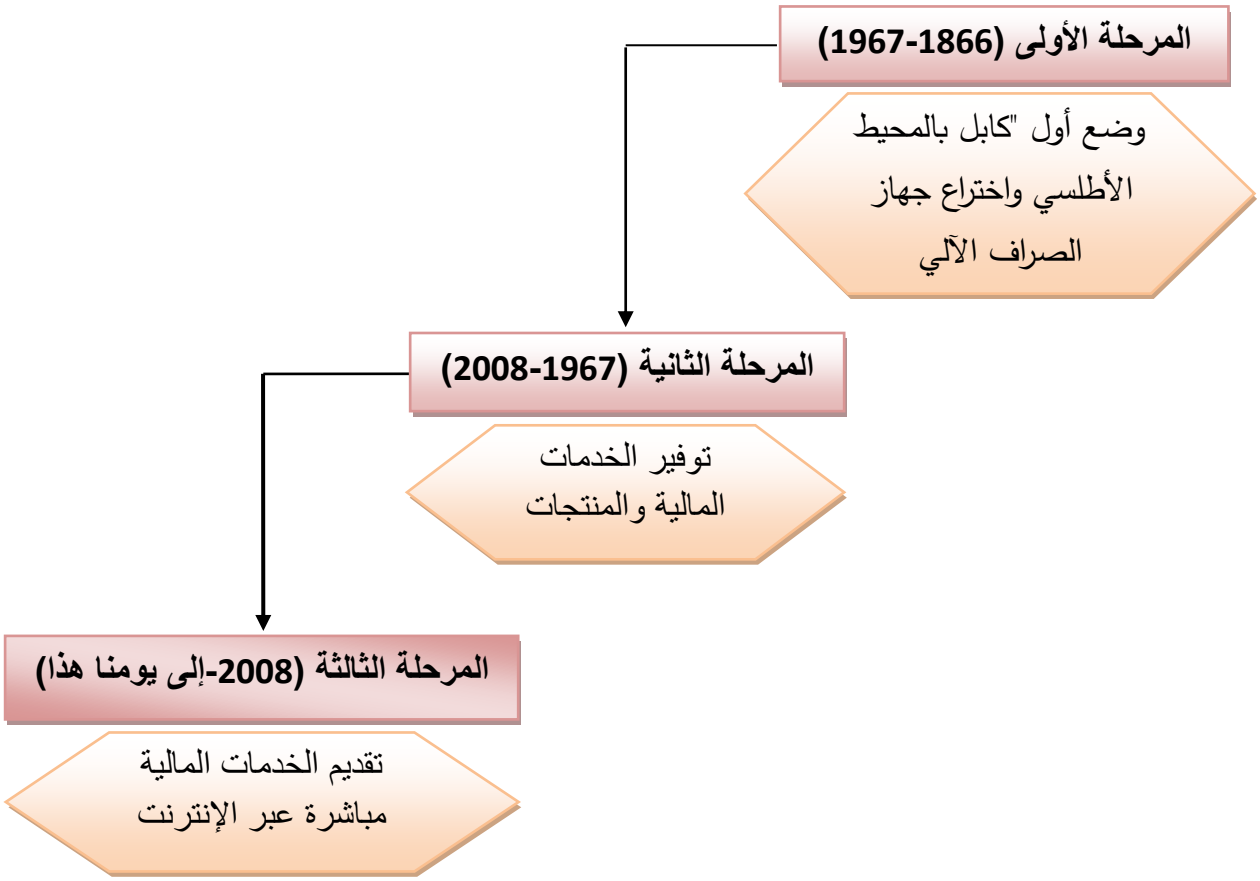

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (المانسيع، 2022، صفحة 629) **و** (حرقوش، 2019، صفحة 728).

يوضح الشكل السابق مراحل تطور التكنولوجيا المالية ونلاحظ أنها كانت في مراحلها الأولى توفر الخدمات فقط إلى أن تطورت وأصبحت تقدمها إلى عامة الناس بشكل مباشر وغير مباشر.

المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية من بين أنواع التكنولوجيا التي تم الترويج لها في القطاع الاقتصادي والمالي، وذلك من خلال مختلف التسهيلات التي تقدمها لمختلف الأفراد والشركات والبنوك.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

ليس هناك تعريف محدد للتكنولوجيا المالية متفق عليه؛ بل نلاحظ وجود العديد من التعاريف، ونبرز من بينها ما يلي:

التعريف الأول: حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن، فإن التكنولوجيا المالية: "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية؛ حيث تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية". (عياش، فنازي، و مطلاوي، 2020، صفحة 306) وهو تعريف اقتصر فقط على البنوك.

التعريف الثاني: حسب مجلس الاستقرار المالي فإن التكنولوجيا المالية هي: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية". (عبد الرحيم، عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية، 2018، صفحة 66)

التعريف الثالث: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها: "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية". (عبد الرحيم و بن قدور، توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، 2018، صفحة 14)

من خلال كل ما سبق يمكن القول أنّ التكنولوجيا المالية هي: تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، وتعتبر أسرع وأرخص ويمكن لعدد كبير من الأفراد الوصول إليها.

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية

للتكنولوجيا المالية أهمية كبيرة يمكن إيجازها فيما يلي: (بن علقمة و ساحلي، 2018، صفحة 93)

1) تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛

2) تسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3) تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

4) تسيير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛

5) يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد فجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي؛ (مساوي و حيولة، 2020، صفحة 26)

المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية ودوافع لجوء الدول العربية إليها

تتميز التكنولوجيا المالية بعدة خصائص، تنبني على المرونة والسرعة والتكلفة مما دفع الدول العربية إلى تبنيها للاستفادة من القيم المضافة لها.

أولا: خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي: (فلاق، 2020، صفحة 302)

1) **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشركات، أو إعادة تصميم المنتجات للعملاء ذوي الدخل المحدود؛

2) المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: توفر الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛

3) تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبيات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛

4) السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة؛

5) سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسات تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص. (مرزق و زيان، 2021، صفحة 637)

يمكن تلخيص الخصائص السابقة في الشكل الموالي:

شكل رقم 02: خصائص التكنولوجيا المالية

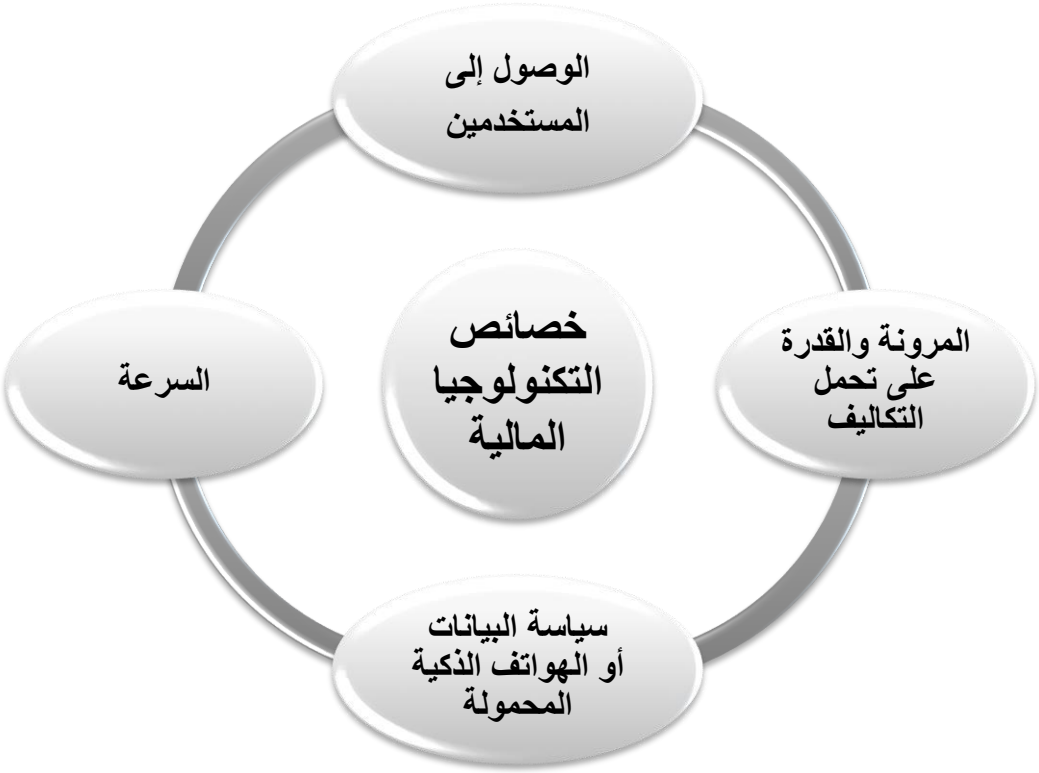

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (فلاق، 2020، صفحة 302) **و** (مرزق و زيان، 2021، صفحة 637).

بعد تطرقنا لمفهوم التكنولوجيا المالية يمكن التوصل إلى أنها أصبحت مطلبا ملحا وحتمية لا مفر منها؛ حيث تتسابق الدول العربية في انتهاج أحدث التكنولوجيات المالية في الساحة الدولية.

ثانيا: دوافع لجوء الدول العربية إلى التكنولوجيا المالية

من بين الدوافع التي أدت بالدول العربية إلى اللجوء للتكنولوجيا المالية ما يلي: (لطرش و حراق، 2020، صفحة 98،99)

1) انتشار الاقتصاد المالي الذي يتسم بارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية ما دفع المتعاملين الاقتصاديين إلى البحث عن بدائل للخدمات المالية التقليدية والتوجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية مدفوعاتهم وتحويلاتهم اعتمادا على الهواتف الذكية؛

2) عدم امتلاك عدد كبير من الأفراد لحساب بنكي: يعد عدم امتلاك الأفراد لحساب بنكي من أهم العوائق التي تقف أمام شركات التكنولوجيا المالية التي تسعى إلى تحسين جودة الخدمات المالية للعملاء؛

3) مساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع استخدام التجارة الإلكترونية: حيث يساعد الاستخدام المتزايد للهواتف النقالة والوسائط التكنولوجية في رفع وتحسين قيمة التجارة الإلكترونية؛

4) التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة المرتبطة بها في توفير آليات المدفوعات العابرة للحدود، تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية؛

5) التركيبة السكانية: يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة، وهو ما يجعل هذه الدول سوق واحدة ونشيطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

6) انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم: تظهر الدراسات بأن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ ولاؤهم يتجه إلى استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الدول الأخرى؛

7) يسمح ظهور شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية بتحسين الخدمات المالية من خلال تخفيض التكاليف وتوسيع فرصة الوصول إليها، ويساعد على تغيير المشهد الائتماني وضمان استقراره من خلال جمع البيانات من مواقع الاتصال الاجتماعي؛

8) يتحقق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في الامتثال للقواعد والتنظيمات وإدارة المخاطر وتسيير التجارة الخارجية بتوفير آليات تتم بكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛

9) يمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص العمل من خلال تحسين فرصة الحصول على التمويل الذي يعد ضعيف في معظم الدول العربية.

المبحث الثاني: خدمات وقطاعات وبيئات التكنولوجيا المالية

من أجل تحسين الخدمات المصرفية تعتمد التكنولوجيا المالية على الابتكار وذلك من أجل تحسين وتسهيل انتشارها عبر العالم، واستغلالها في مختلف القطاعات، خلال دورة حياة المؤسسات الناشئة في هذا القطاع. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل من خدمات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها وبيئاتها.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية والعوامل المحركة لها

تنوعت خدمات التكنولوجيا المالية تلبية لمختلف احتياجات المتعاملين، ونتيجة لذلك تعددت العوامل المحركة لها.

أولا: خدمات التكنولوجيا المالية

تستخدم التكنولوجيا المالية لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين في عملياتهم وحياتهم اليومية من خلال استعمال البرامج المتخصصة التي يتم استخدامها على أجهزة الكومبيوتر والهواتف الذكية بشكل متزايد ويمكن تلخيص استخداماته على النحو التالي: (عبد الغاني، 2022، صفحة 32،33)

1) الخدمات المصرفية لفائدة الأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الإنترنت دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة وتشمل أيضاً حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية؛

2) خدمات التمويل والاستثمار: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات والهيئات المالية، سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال، وكذا تقديم الاستشارة المالية عبر الإنترنت للأفراد؛

3) خدمات لفائدة البنوك الكبيرة على أساس قاعدة للمعطيات: وهي تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقات مع الزبون؛

4) الخدمات لفائدة البنوك والهيئات المالية: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل: تقنية البلوكشين التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين فيما يتعلق، بتسجيل المعاملات ومعالجتها وإدارة المخاطر؛

5) خدمة الدفع: ويقصد بها النشاطات المصرفية الأكثر نشاطاً ومرونة والتي تقدمها الفينتك للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع أهمها: الدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية إلى الخارج بأقل تكلفة، تبادل العملات دون تكلفة إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الخارجية، تسهيل عمليات

الدفع عبر الإنترنت، والتي تشمل وسائل الدفع المبتكرة وتبسيط عمليات الدفع بين الأفراد. (بوخاري فاطنة، 2022، صفحة 110)

من ثم يمكننا تلخيص خدمات التكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

شكل رقم 03: خدمات التكنولوجيا المالية

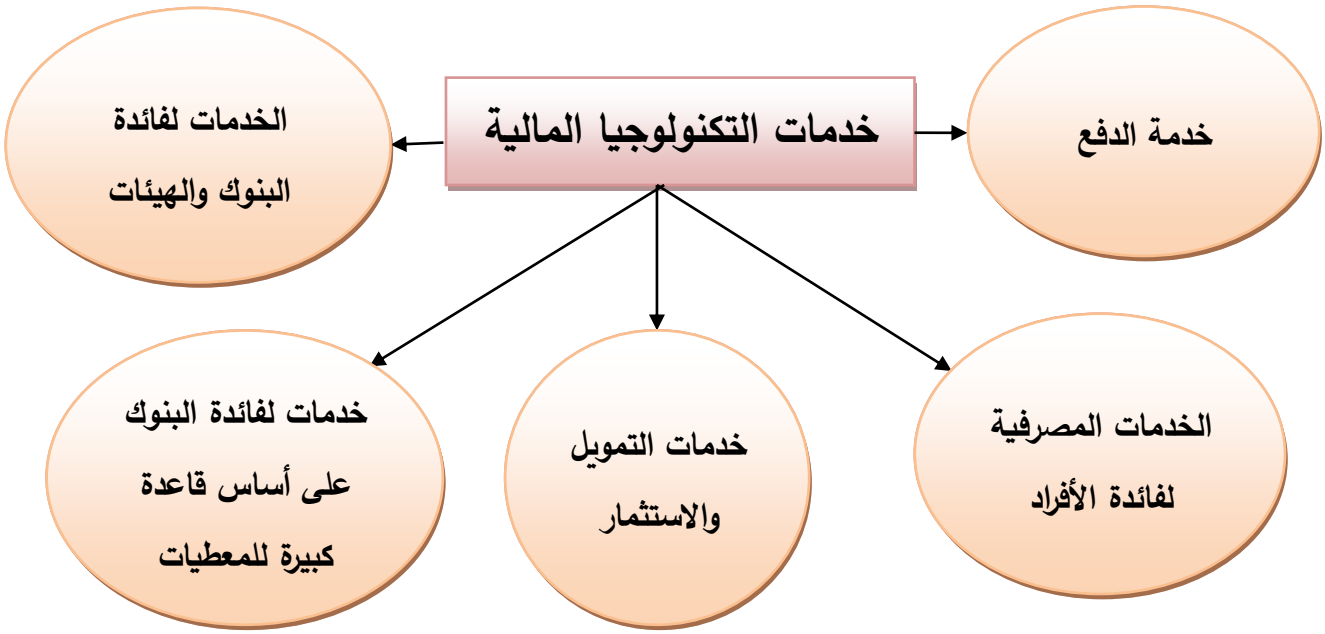

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (عبد الغاني، 2022) **و** (بوخاري فاطنة، 2022)

يمثل الشكل السابق مختلف خدمات التكنولوجيا المالية؛ حيث نلاحظ أن التكنولوجيا المالية، تساهم وبشكل كبير في مساعدة مختلف الشركات والبنوك ورجال الأعمال في أداء أعمالهم اليومية بشكل دقيق خلال استخدامها.

ثانيا: العوامل المحركة الأساسية لمنظومة التكنولوجيا المالية

لمنظومة التكنولوجيا المالية عوامل أساسية محركة منها: (فين، ناتارجان، و سال، صفحة 2، 3)

1) الابتكار القائم على التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية، المعروفة بمنظومة التكنولوجيا المالية، يعيد تشكيل المنتجات المالية، والمدفوعات، ونماذج الأعمال، والأطراف الفاعلة في السوق، وهيكل السوق، بل حتى الأموال نفسها؛
2) العاملين المحركان الأساسيان لموجة منظومة التكنولوجيا المالية هذه يتمثلان في الاتصال الإلكتروني من خلال الهاتف المحمول، والأجهزة المتصلة بالأنترنت، وشبكات التواصل المنتشرة في كل مكان، فضلا عن الحوسبة وأنظمة تخزين البيانات منخفضة التكلفة؛

3) العوامل المحركة لمنظومة التكنولوجيا المالية تساعد في إعادة تشكيل سلاسل القيمة التي تنتج خدمات مالية؛
4) قدرة العملاء ومقدمي الخدمات على الحصول على المعلومات ونقل الأموال بسهولة أكبر أتاحت تجزئة الخدمات المالية: يعرض كل مقدم من مقدمي الخدمات المتخصصين منتجا واحدا ويستطيع العملاء تحديد مجموعة من مقدمي الخدمات ذوي المنتجات التي تلبي احتياجاتهم على نحو جماعي؛
5) عمليات التجزئة، والتفكيك، وإعادة التجميع تعيد تشكيل نماذج الأعمال واقتصاديات المنتجات، فضلا عن أدوار مقدمي الخدمات.

المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية إلى قطاعات الموجة الأولى وقطاعات الموجة الثانية، وسنوجزها فيما يلي:

أولا: قطاعات الموجة الأولى

يقصد بها " تلك القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل: الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الاستثمارات بالدرجة الأولى هذا من جهة ومن جهة أخرى التنظيمات القانونية والتشريعات التي تضمن لهم سير عملهم بأمان واستقرار لحد بعيد.

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتمثل في الخدمات التي تقدمها البنوك ويمكن إيجازها فيما يلي: (زينب و أوقاسم، 2019، صفحة 405)

1) قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدما، في الشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية وغيرها.

من أمثلة الشركات الناشئة في هذا المجال نجد: (عمارية و مجاني، 2019، صفحة 99)

أ) شركة مدفوعات MadFooat بالأردن سنة 2011، المتخصصة بدفع الفواتير؛
ب) شركة Beamwahe الإماراتية ناشطة منذ 2012 (تختص بدفع الفواتير في شكل تطبيق يرتبط بطاقات الزبائن الائتمانية)؛

2) قطاع الإقراض والحصول على رأس المال: يعتبر الاقتراض نوعاً جيداً من "اقتصاد المشاركة"؛ حيث تساعد منصات الإقراض على ربط المستثمرين بالمقترضين دون تدخل البنك كوسيط بينهما، عادة ما تحتكر البنوك جانب الإقراض، لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها أخذت تستقطب جانب الأفراد

الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، وكذا طالبي رؤوس الأموال لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معنية من القروض وغالبا ما تهمشهم، هذا ما ساهم بشكل كبير في تطوير جانب العمل لدى هذه المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية.

أهم الأنشطة التي تمارس في هذا المجال ما يلي: (زينب و أوقاسم، 2019، صفحة 406،407)

أ-تدوير الأموال: وهي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال نجد شركة MONEYFELLOWS بمصر 2014، تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء إلى البنك، وبإمكان المستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال؛ (بن ناصر، 2022، صفحة 14)

ب-التمويل الجماعي: منصات إلكترونية لجمع الأموال من عامة الناس بهدف تمويل مشروع ما؛ حيث يقوم صاحب المشروع بعرض فكرة مشروعه وتوضيح مميزاتها، وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفته، ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل مشروعه خلال فترة زمنية معنية، ومثال ذلك شركة إيواء IWWA، الأردن 2013؛ (زينب و أوقاسم، 2019، صفحة 406،407)

ج-منصات مقارنة القروض: لعبت هذه المنصات دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب؛ حيث توفر هذه المنصات مختلف العروض التمويلية وتقوم بطرح الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض مما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبتين له دون عناء البحث وطول الوقت ومثال ذلك شركة Compare.k4me.cm، الإمارات 2011؛ (زينب و أوقاسم، 2019، صفحة 407،408)

ثانيا: قطاعات الموجة الثانية

على مستوى هذا القطاع تتوسع نشاطات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة ترتكز أكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زحماً رقمياً وحركات استثمارية أوسع من القطاع الأول الموصوف بالبدائي.

حسب تقارير مخبر وضمة يمكن تقسيم قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية كما يلي: (زينب و أوقاسم، 2019، صفحة 409)

1) التمويل الدولي للأموال: في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 لـ 431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانياً والإمارات رابعاً من حيث التحويلات المرسلة سنوياً؛

2) **إدارة الثروات:** ادخار المال قد يعني تخزين النقود الورقية في المنزل لشريحة واسعة من الأفراد الذي لا حسابات مصرفية لديهم، وبالنسبة للأفراد ذوي الدخل المرتفع، فإن استثمار المدخرات يعني الاعتماد على المتخصصين في إدارة الثروات، وأصبحت هذه الخدمات الرقمية متاحة دولياً، لكل من هاتين الشريحتين؛

غيرت التكنولوجيا المالية مفهوم كيفية إدارة الأموال؛ حيث ترتكز إدارة الثروات الآلية على إدارة الأصول منخفضة التكاليف في محافظ منخفضة المخاطر، وتقدم بعض الشركات الاستشارة مباشرة للمستهلكين والبعض الآخر المشورة عبر الهاتف، وقد ازدادت شعبية الاستشارة الآلية بشكل كبير في الآونة الأخيرة لإدارة الثروات الرقمية في أعقاب الأزمة وتراجعت الثقة في المؤسسات المالية الكبيرة حيث بدأت الشركات الناشئة في تقديم المشورة المالية بشكل مباشر وصريح؛ (عبد الرحيم، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية–تحديات المنافسة والنمو، 2018، صفحة 149،150)

3) التأمين: يشير قطاع التأمين إلى مجموعة متنوعة من التقنيات الناشئة ونماذج العمال المبتكرة التي لديها القدرة على تحويل أعمال التأمين، يسمح هذا النوع من التقنيات المالية الرقمية بتوفير حلول أكثر تخصيصاً وبأقل تكلفة للعملاء، تعتبر البيانات عنصراً ضرورياً في عمل شركات التكنولوجيا التأمينية، لأنها ترتبط بعملية تسعير المنتجات التأمينية وكذا إدارة المخاطر؛ (وفاء، عماني، و بن علي، 2021، صفحة 545)

4) سلسلة البلوكات البلوكشين: وهي (العملات الرقمية المشفرة) قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من سجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة، صُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها، أي عندما تخزن أي معلومة ما في سلسلة الكتل لا يمكن لاحقاً تعديلها. هذه التقنية عالية الدقة، وأسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها، فهم بين مؤيد ومعارض، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الإنترنت هي البتكوين؛ (زينب و أوقاسم، 2019، صفحة 411)

مما سبق يمكن تلخيص قطاعات التكنولوجيا المالية فيما يلي:

شكل رقم 04: قطاعات التكنولوجيا المالية

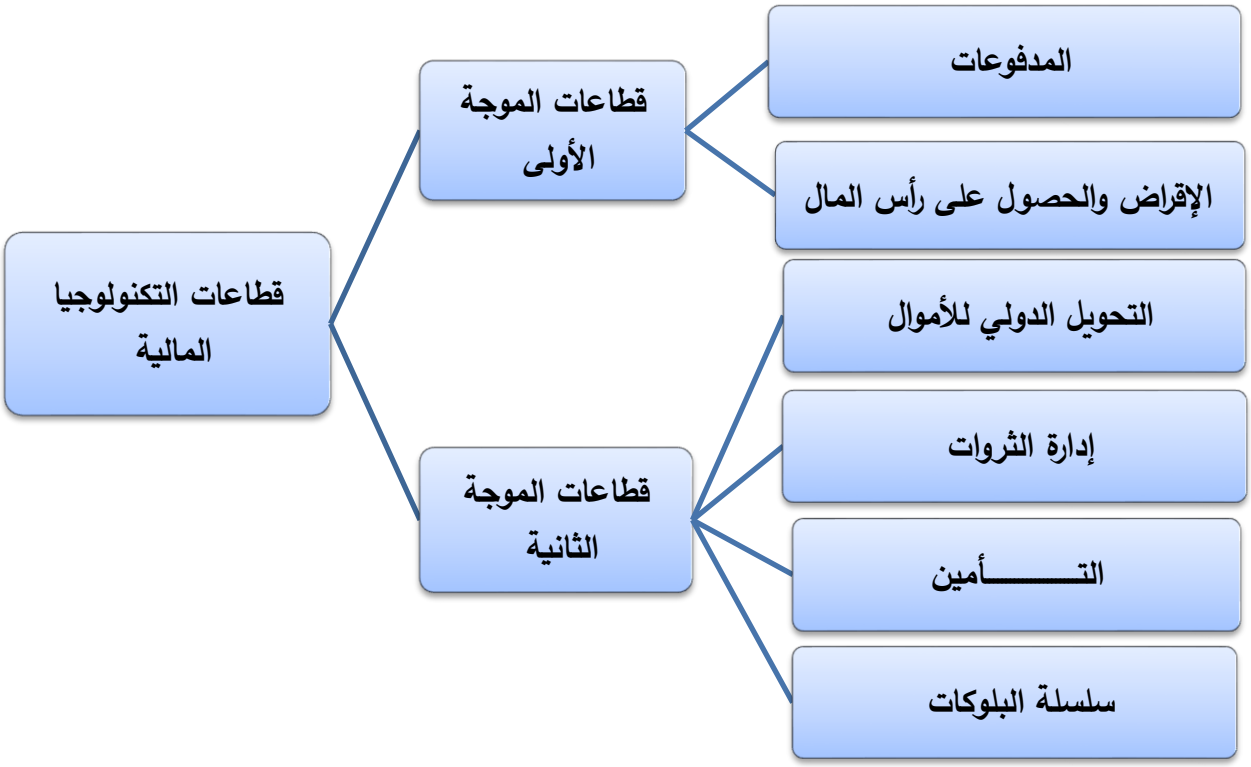

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (زينب و أوقاسم، 2019).

يوضح الشكل قطاعات التكنولوجيا المالية، نلاحظ أن قطاعات التكنولوجيا المالية تنقسم إلى قسمين قطاعات الموجة الأولى وهي تعتمد على الوسائل التكنولوجيا البسيطة، أما قطاعات الموجة الثانية تعتمد على تقنيات حديثة وعالية الدقة.

المطلب الثالث: بيئات التكنولوجيا المالية

تتمثل المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية فيما يلي: (بنية و بنية، 2020، صفحة 04)

أولا: البيئة الحاضنة المستحدثة

في البيئة الحاضنة المستحدثة معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المحلة الأولى، تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول رواد الأعمال بأقل دعم–التعامل مع القوانين واكتساب العملاء وعقد الشركات؛

ثانيا: البيئة الحاضنة الناشئة

هنا تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنية من الشركات الجديدة؛

ثالثا: البيئة الحاضنة المتقدمة

هي الشركات التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها كبيرة ترتكز على الشركات ذات القيمة المرتفعة وشركات اليونكرونا (أي قيمتها بأكثر من مليار دولار) ومن ثم يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، واليوم لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من أوروبا تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالميا؛ (أزناق و بربش، 2021، صفحة 08)

مما سبق يمكن تلخيص بيئات التكنولوجيا مالية كما يلي:

شكل رقم 05: بيئات التكنولوجيا المالية

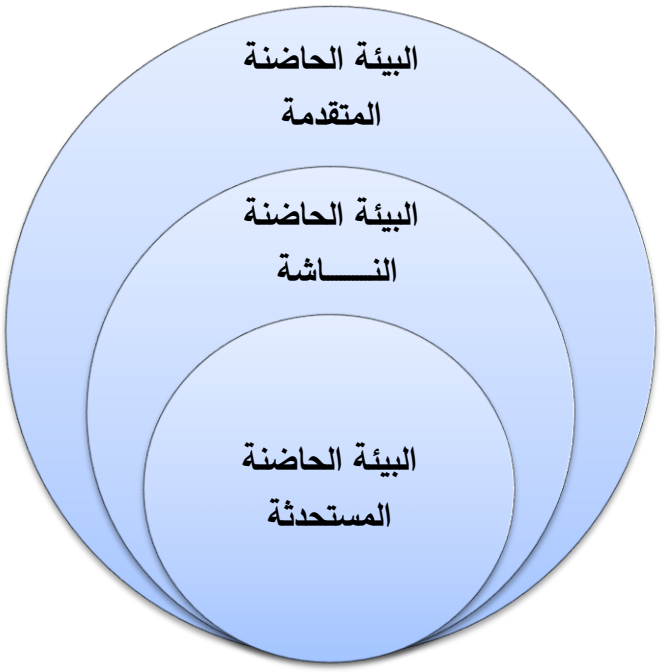

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (أزناق و بربش، 2021)

يوضح الشكل بيئـات التكنولوجيا المالية؛ حيث نلاحظ أن بيئة التكنولوجيا المالية مرت عبر مراحل بدأت بتمويل الشركات ببطء حتى وصلت إلى مرحلة الإشباع.

المبحث الثالث: شروط نجاح ومخاطر شركات التكنولوجيا المالية

انتقلت التكنولوجيا المالية من مجرد وسيلة لتوفير الخدمات والمنتجات المالية إلى صناعة بأكملها مكونة من شركات تطوير البرامج والأنظمة وشركات استثمارات وجهات تنظيم وغيره، وهذا ما جعلها تساهم وبشكل كبير في تسريع التمويل المالي، من خلال مختلف عملياتها المالية المصرفية.

من خلال هذا المبحث نتعرف أكثر على شركات التكنولوجيا المالية وشروط قيامها والمخاطر الناجمة عنها.

المطلب الأول: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بناء على عدة اعتبارات وسنوجزها فيما يلي:

أولا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها

يمكن تقسيمها إلى ما يلي: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 25)

1) **شركات التكنولوجيا المالية التنافسية:** وتعد هاته الشركات منافسا مباشرا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار؛
2) **شركات التكنولوجيا المالية التعاونية:** تقدم هذه الشركات حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية؛
3) **شركات التكنولوجيا المالية المختلطة:** بعض شركات التكنولوجيا المالية يمكن أن تندرج في كلتا الفئتين بينما تركز الأخرى على المجالات المتخصصة.

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية

كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 25.26.27)

1) **المؤسسات المالية الكبيرة:** وهي المؤسسات المالية التقليدية، وكان لها الفضل فيما وصل إليه القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكارات والبحث والتطوير، وقد دخلت هذه المؤسسات بقوة للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية رغبة منها في المحافظة على عملائها الذي تغيرت احتياجاتهم لصالح الخدمات المالية التكنولوجيا المتطورة، وكذلك تجنبا لتصبح إحدى نتائج الهدم التي أتت مع موجة التكنولوجيا المالية؛

2) **الشركات الناشئة:** وهي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مال مغامر حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجة مخاطرة عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهراً أو فشلاً ذريعاً وتعتبر الشركات الناشئة مصدرا للكثير من الإلهام، بل هي الدافع والمطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال الأخرى للتكنولوجيا المالية؛
3) **الشركات التكنولوجيا العملاقة:** على الرغم من أن أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، ومن أمثلة شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية: شركات أبلن وغوغل فيسبوك...حيث تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها أحيانا؛
4) **الشركات:** يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، وواضح أن الشركات(التقليدية)هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

ثالثا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية

يأخذ هذا التقييم لشركات التكنولوجيا المالية نفس تقسيم التكنولوجيا المالية فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المستقرة وأخرى خاصة بالعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وشركات تكنولوجيا التأمين، وشركات تكنولوجيا التنظيمية التي تركز على الجانب التنظيمي للخدمات المالية. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 27) ويمكن تلخيص مختلف هذه التقسيمات في الشكل التالي:

شكل رقم 06: تقسيمات شركات التكنولوجيا المالية

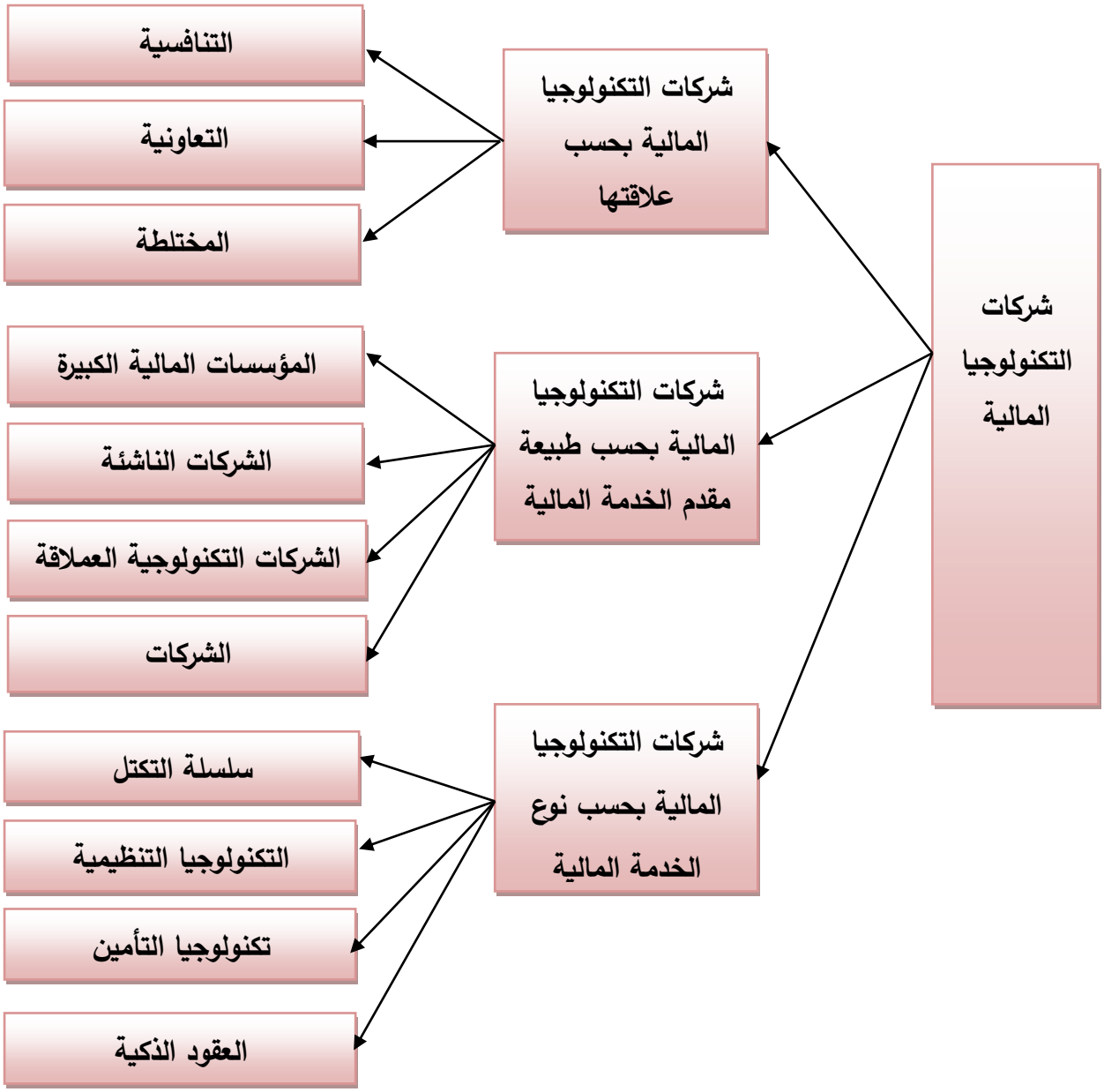

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2019)

يمثل الشكل السابق تقسيمات التكنولوجيا المالية فهي تختلف حسب علاقتها والخدمة المقدمة ونوعية الخدمة المالية.

المطلب الثاني: شروط ومتطلبات نجاح التكنولوجيا المالية

لقيام تكنولوجيا مالية ناجحة يجب توافر جملة من الشروط ومتطلبات.

أولا: شروط نجاح التكنولوجيا المالية

يمكن إبراز أهم شروط نجاح التكنولوجيا المالية في النقاط التالية: (طلبة و بوحنيك، 2022، صفحة 9،8)

1) التركيز على العملاء: يعني إنشاء تجربة إيجابية للعملاء في جميع نقاط الاتصال الفعلية أو الافتراضية مع المؤسسة، إذ أن هذا النهج يضيف قيمة مبادرة التكنولوجيا المالية من خلال تمكين التمايز عن المنافسين الذين لا يقدمون نفس التجربة؛

2) هوامش الربح المنخفضة: هي سمة من سمات مبادرات التكنولوجيا المالية الناجحة، يميل عملاء **الفنتك** إلى أن يكون لديهم استعداد منخفض للدفع لمقدمي الخدمات، من المهم لمبادرات التكنولوجيا المالية أن تطبق مفهوم القيمة الدائمة للعميل بدلا من مفهوم الربح قصير المدى.

ثانيا: متطلبات قيام التكنولوجيا المالية

تتمثل هذه المتطلبات فيما يلي: (طلبة و بوحنيك، 2022، صفحة 9،10)

1) رأس المال البشري: يمكن أن يأخذ هذا شكل وجود مجموعة كبيرة من الأشخاص المتمرسين في مجال التكنولوجيا ولديهم معرفة جيدة بالصناعة المالية، أو توفر نظام تعليمي قوي يساهم في إنشاء تجمع لتنمية المواهب، وهذا يتطلب بدوره وجود الشركات والأفراد المكلفين بتقديم الخدمات الاستثمارية وفرص التدريب لهذه القوة العاملة؛

2) اللوائح التنظيمية: المنظمون الذين يسمحون لشركات التكنولوجيا المالية بالعمل في بيئة تنظيمية مرنة حتى يتمكنوا من اختيار أفكارهم وضمان قابليتها للتطبيق، تلعب هذه اللوائح دورا في حماية المستهلك والنظام المالي بشكل عام من جهة، ومساعدة شركات التكنولوجيا المالية على تقديم أعمالها في بيئة خاضعة للرقابة من جهة أخرى؛

3) رأس المال: خلال مرحلتي التخطيط والإطلاق، تتطلب شركات التكنولوجيا المالية الحصول على قدر كبير من الموارد المالية، ويتم ذلك عن طريق التمويل من خلال الصناديق المخصصة أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو مجموعة من رعاة الأعمال أو الأموال الحكومية؛

4) البنية التحتية: تتضمن إمكانية الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وتوفير بيئة العمل؛

5) الطلب: يمكن أن يأتي الطلب من المؤسسات المالية القائمة أو المستخدمين النهائيين، كما يمكن إنشاؤه من خلال **الفنتك** المبتكرة التي تطلق خدمة جديدة أو طريقة جديدة لممارسة الأعمال التجارية لم تكن متوفرة من قبل، يتطلب الطلب أيضا حد أدنى من المعرفة المالية لفهم الفجوة في الخدمات والتي يمكن أن تقدمها التكنولوجيا المالية؛

6) المرونة: تمتلك مبادرات الفنتك التي تتسم بالمرونة ميزة تنافسية تمكنهم من اغتنام فرصة الإجراءات التنافسية بشكل مستمر من خلال إدخال ابتكارات في المنتجات والعمليات والمنظمات ونماذج الأعمال التي تتكيف مع البيئة المتغيرة؛

7) قابلية التوسع: تبدأ أي شركة في مجال التكنولوجيا المالية صغيرة ولكنها تحتاج إلى أن تكون قابلة للتطوير من أجل جني الفوائد الكاملة لتأثير الشبكة، من المهم أن تكون مثل هذه الأعمال قادرة على تطوير تقنية جديدة تحتاج إلى زيادة حجمها دون المساس بفاعلية وكفاءة واقتصاديات المبادرة؛

8) إدارة الأمن: وهي تحديد أصول المؤسسة (بما في ذلك أصول المعلومات)، متبوعا بتطوير وتوثيق وتنفيذ سياسات وإجراءات لحماية هذه الأصول، مثل: تصنيف المعلومات وتقييم المخاطر وتحليلها لتحديد التهديدات؛

9) الابتكار: تحتاج شركات التكنولوجيا المالية الناجحة إلى أن تكون مبتكرة في منتجاتها وعملياتها وتنظيمها ونموذج أعمالها، فمع تزايد انتشار استخدام الهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت، يمكن إجراء مثل هذا الابتكار من خلال التقنيات الجديدة؛

10) سهولة الامتثال: تمتلك كل دولة نظامها المالي الفردي القائم على ثقافتها المميزة ومستوى اقتصادها وتجاربها التاريخية، وعليه تحتاج مبادرات التكنولوجيا المالية إلى الامتثال للوائح المعقدة متعددة المستويات التي تتخذها الجهات التنظيمية عند تواجدها بالأسواق المختلفة.

المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية وأهداف السياسات

على الرغم مما تحققه التكنولوجيا المالية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير إلا أنه وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل المصارف والمؤسسات المالية، كما لها آثار على السياسات.

أولا: مخاطر التكنولوجيا المالية

تجسدت هذه المخاطر فيما يلي: (زواويد و حجاج، 2018، صفحة 68،69)

1) سهو وخطأ معين: والذي يتمثل بقيام العاملين على الأنظمة الآلية بافتراض أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو عن السهو فتؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة؛

2) الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية: ويتمثل ذلك من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للمصرف أو المؤسسة المالية سواء الأجهزة الموجودة داخل أو خارج المصرف بأعمال تخريبية خاصة إذ لم تتوفر أنظمة آمنة لحماية النظم الآلية مما يوفر مجالات عديدة لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل المجرمين؛

3) الاختراق من قبل أشخاص خارجيين: ويتمثل ذلك بمحاولة بعض الأشخاص باختراق الأنظمة المالية والمصرفية بهدف السرقة وإنجاز عمليات مالية ومصرفية غير مشروعة لا توافق المؤسسات المالية والمصارف على تقديمها أو تكون بحاجة أخذ موافقات عليها. والشكل التالي يلخص هذه المخاطر.

شكل رقم 07: مخاطر التكنولوجيا المالية

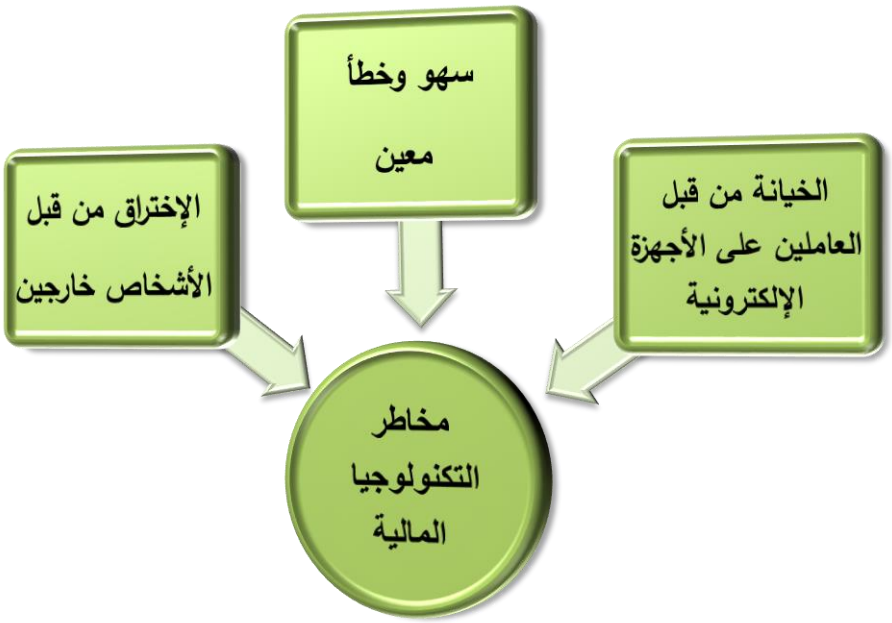

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (زواويد و حجاج، 2018)

يمثل الشكل السابق، المخاطر التي تتعرض لها التكنولوجيا المالية والتي من شأنها أن تعرقل نمو شركاتها وقطاعاتها المختلفة.

ثانيا: أهداف السياسات في ظل التكنولوجيا المالية

لمنظومة التكنولوجيا المالية آثار على السياسات، وتشمل أهداف هذه السياسات ما يلي (فين، ناتارجان، و سال، صفحة 9):

1) تشجيع الابتكارات وروح المنافسة المفيدة، مع إدارة المخاطر في الوقت نفسه؛
2) توسيع آفاق الرصد وإعادة تقييم النطاقات النظامية لأن دمج الخدمات المالية يطمس حدود القطاع المالي؛
3) مراعاة المفاضلة المتطورة بين السياسات مع تعميق اعتماد منظومة التكنولوجيا المالية؛
4) مراجعة الأطر التنظيمية والرقابية والاستشرافية لضمان أن تظل ملائمة للغرض المنشود وتمكن السلطات من تعزيز نظام مالي آمن فعال وشامل للمجتمع؛
5) توفر اتجاهات هيكل السوق وبلورتها على النحو استباني لتعزيز روح المنافسة والتنافسية في القطاع المالي؛
6) تحديث البنى التحتية المالية وفتحها لتمكين روح المنافسة والتنافسية؛
7) ضمان أن يضل نظام الأموال العامة ملائما للعالم الرقمي وسط التقدم السريع المحرز في حلول الأموال التي يقدمها القطاع الخاص؛
8) السعي إلى تحقيق تنسيق قوي عابر للحدود وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، نظرا للطبيعة فوق الوطنية التي تتسم بها منظومة التكنولوجيا المالية.

خاتمة الفصل الأول

تحتل التكنولوجيا المالية مرتبة عالية في الساحة الدولية، فهي ضرورية لتسهيل المعاملات وذلك من أجل الوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات، وهذا راجع إلى شركاتها الناشئة التي استخدمت مختلف البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم أحسن الخدمات التي قدمت تشكيلة جديدة للتمويل، كما ساهمت مختلف تطورات التكنولوجيا المالية في تنشيط العديد من الخدمات المالية، مقارنة بالخدمات التقليدية، مما يجعلها أكثر سرعة وسهولة وبتكلفة أقل، ووصولها لشرائح المجتمع، والتي بدورها ساهمت وبشكل كبير في تحقيق الشمول المالي.

بفضل التنوع الكبير في خدمات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها المختلفة، فقد ساهمت بشكل كبير في تطوير مختلف الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجات المتعاملين وفق شروط معينة من أجل ضمان نجاحها وتحقيق متطلبات تعزيزها كتوفير البنية التحتية واللوائح التنظيمية، رغم هذا إلا أنها بقيت تعاني من مخاطر متعددة، ولمواجهة هذه المخاطر سُطّرت سياسات تهدف لتجنبها أو التخفيف من آثارها.

الفصل الثاني:

مدخل عام للتعريف بالشمول المالي

مقدمة الفصل الثاني

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول النامية بإتباع سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي، أي تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجاتهم وتتوافق مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي.

من خلال بحثنا نهدف إلى معالجة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي؛

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي؛

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الحاضر أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتعزيز مؤسساتها المالية بشكل عام، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وظروفهم بشكل خاص، من خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على الشمول المالي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي ضرورة للعصر الحديث؛ حيث يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي، الأمر الذي يتطلب منا التعرض لنشأة الشمول المالي وتعريفه.

أولا: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة "نلسون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. عام 1999، تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بطريقة أوسع لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتاحة؛ حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ويتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى مزودي الخدمات المالية على تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها ركيزة أساسية لمكافحة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك عام 2013. (عبد الله، 2016، صفحة 15)

أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع التركيز بشكل إضافي على أنظمة الدفع المبتكر ومدفوعات التجزئة، كما تم إطلاق العديد من المؤسسات الدولية مثل: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية. (بوطلاعة، بوقرة، و ساعد بخوش، 2020/06، صفحة 145)

ثانيا: تعريف الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي في أوائل العهد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في البلدان النامية، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف نذكر:

التعريف الأول: حسب صندوق النقد الدولي يعرف بأنه: الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفض وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74)

التعريف الثاني: حسب البنك الدولي فإن: الشمول المالي هو نسبة الأشخاص والشركات التي تستخدم الخدمات المالية. (أرناق و بريش، 2021، صفحة 05)

التعريف الثالث: حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنكية الدولية للتثقيف يعرف بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتتوسع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (بلعور و زاوية، 2019، صفحة 5)

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أنّ الشمول المالي يعني استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المناسب وبمعنى آخر أنّ الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار جد معقولة تلبي احتياجاتهم.

نستنتج من التعاريف السابقة أن للشمول المالي عدة خصائص نذكرها فيما يلي: (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 648)

1) **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما في ذلك ذوي الدخل المحدود؛

2) **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة؛

3) **السعر:** تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع؛

4) **الجودة:** مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمات والمنتجات المقدمة؛

5) الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة في جميع الأوقات؛

6) **التوسع:** الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

للشمول المالي أهمية بالغة وأهداف رئيسية في تقديم الخدمات المالية للعملاء من جهة وحماية النظام المالي من جهة أخرى ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: أهمية الشمول المالي

ترجع أهمية الشمول المالي إلى ما يلي:

1) **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات؛ (عودة لفتة و عواد حسن، 2019، صفحة 84) بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي بحيث تنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن العديد من المحاور منها: (سعدان، 2018، صفحة 751)

– حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني نقصا ماليا، والذي يساهم بشكل كبير في خلق العديد من فرص العمل خاصة لمحدودي الدخل والعاطلين عن العمل؛

– تعزيز المساواة بين الجنسين: ويتم ذلك من خلال تقليص الفجوة بين تمويلها مما يساهم بشكل إيجابي في تحرير القدرات الاقتصادية للمرأة ورائدات الأعمال في المجتمع؛

– الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة لجميع المناطق والبلدان، بما في ذلك المناطق النائية، بما يساهم بشكل إيجابي في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلدان.

2) تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدامات للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيض مستويات التركيز فيها بما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات المالية، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام المالي للدول؛ حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية. (سعدان، 2018، صفحة 751)

3) تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستساعدهم على بدأ أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة المخاطر المالية، وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. (عودة لفتة و عواد حسن، 2019، صفحة 84)

4) أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كلا من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات؛ حيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال، ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات ستخلق فرصة دخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي. (عودة لفتة و عواد حسن، 2019، صفحة 84)

ثانيا: أهداف الشمول المالي

هناك العديد من الأهداف التي يسعى الشمول المالي للوصول إليها من أجل تحقيق التكنولوجيا المالية وتتمثل فيما يلي: (كركار، 2019، صفحة 364،365)

1) تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

2) تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء؛

3) تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

4) خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي؛

5) تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛ (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 109)

6) تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات لاسيما تلك التي تتعلق بتعريف العملاء من المؤسسات المالية الحالية لحقوقهم وواجباتهم.

المطلب الثالث: مكونات ومبادئ الشمول المالي

أصبح الشمول المالي أحد الموضوعات الأخيرة والمهمة؛ حيث يحظى باهتمام عالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية ويتميز بمكونات ومبادئ يجب إتباعها للوصول إلى نظام متطور للغاية وسنتعرف من خلال هذا المطلب على مكونات ومبادئ الشمول المالي.

أولا: مكونات تحقيق الشمول المالي

للشمول المالي عدة محاور أساسية يرتكز عليها والتي تتمثل فيما يلي: (بوتينة، 2018، صفحة 8)

1) الحصول أو الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية: توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، قرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف؛

2) القدرة المالية: تتضمن إدارة الأموال بشكل فعال، التخطيط للمستقبل؛

3) جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛

4) التنظيم والرقابة الفعالة: ذلك بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي؛

5) استخدام المنتجات والخدمات المالية: تشمل الانتظام، التكرار، مدة الاستخدام.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى اعتماد سياسات تمكن من خلق بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لجميع شرائح المجتمع وتتمثل فيما يلي: (نغم حسين و نوري حسن، 28-29/11/2018، صفحة 36)

1) **القيادة:** هناك التزام حكومي واسع بتعزيز الاستغلال الشامل من أجل المساعدة على التخفيض من حدة الفقر؛
2) **التنوع:** تنفيذ سياسات تشجيع المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير خدمات مالية متنوعة بأسعار مناسبة كخدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويل والتأمين في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي هذه الخدمات؛

3) **التطور**: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع الوصول إلى النظام المالي مع الإشارة إلى نقاط الضعف المتواجدة في البيئة التحتية؛
4) **الحماية**: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمات والمستهلكين؛
5) **التمكين**: العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛
6) **التعاون**: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية؛
7) **المعرفة**: الاستفادة من قواعد البيانات الحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى؛
8) **التناسب**: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها؛
9) **الإطار**: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

شكل رقم 08: مبادئ الشمول المالي

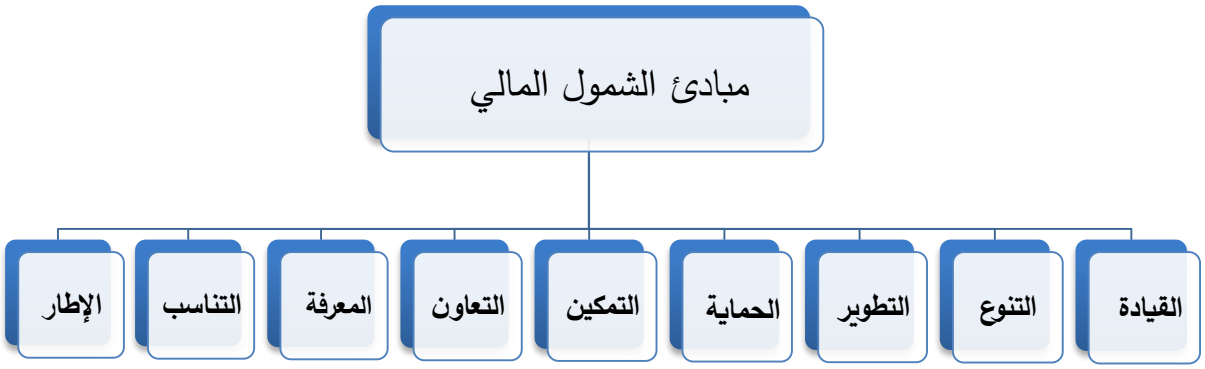

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (نغم حسين و نوري حسن، 28-29/11/2018، صفحة 36)

يوضح الشكل السابق مبادئ الشمول المالي، التي يجب أن تتوافر من أجل تسهيل وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة أفراد المجتمع.

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي

يقدم الشمول المالي خدمات مصرفية بمختلف أنواعها للعملاء في جميع البنوك، ولمعرفة الكيفية المعتمد عليها لتقديم هذه الخدمات للبنوك نتطرق في هذا المبحث إلى أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه، والشروط الواجب توافرها في هذه المؤشرات، وما آلية تعزيزه.

المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية، نوضحها كما يلي: (حدة، 2018، صفحة 10)

أولا: الوصول للخدمات المالية

يشير بعد الوصول للخدمات المالية القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، إذ يتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية والفروع وأجهزة الصراف الآلي، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ولقياس بعد الوصول للخدمات المالية هناك عدة مؤشرات كما يلي:

1) عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

2) عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000متر مربع؛

3) حساب النقود الإلكترونية؛

4) مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

5) النسبة المئوية لإجمالي السكان يعيشون في الوحدة الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، وذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى الاستخدام المنتظم للخدمات المالية عبر فترة زمنية، (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 651) وتكمن مؤشرات هذا البعد فيما يلي: (بوطلاعة، بوقرة، و ساعد بخوش، 2020/06، صفحة 148)

1) نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

2) نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

3) عدد حملة سياسة التأمين 1000من البالغين؛

4) عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

5) عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

6) نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية؛

7) نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

8) عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

ثالثا: جودة الخدمات المالية

إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا؛ حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. بعد الجودة ليس بعد واضح؛ حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل ملموسة مثل ثقة المستهلك. (بوطلاعة، بوقرة، و ساعد بخوش، 2020/06، صفحة 148)

وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة، والتي تم وصفها على النحو التالي: (عجور و حنين، 2017، صفحة 14،15،16)

1) القدرة على تحمل التكاليف: يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛

2) الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا مهما في الشمول المالي؛ حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، إذ يجب أن يضمن مقدمو الخدمات المالية أيضا سلامة ووضوح هذه المعلومات لأنها سهلة ولا لبس فيها في اللغة؛

3) الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛

4) حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة من خلال الاحتمال والممارسة غير العادلة؛

5) التثقيف المالي: يقيس هذا المؤشر المعرفة المالية الأساسية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛

6) المديونية: المديونية سمة مهمة للعميل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد خلال فترة زمنية معينة؛

7) العوائق الائتمانية: لا يشتمل الشمول المالي استخدام الخدمات المالية فحسب، بل يمنح العملاء أيضا القدرة على ذلك لاختيار الخدمات والمنتجات المالية من بين مجموعة من الخيارات.

يمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم 09: أبعاد الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (عجور و حنين، 2017، صفحة 14،15،16)

المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي

وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي عدة شروط أساسية يجب توافرها في مؤشرات الشمول المالي: (خلج، 2022، صفحة 121،122)

* **الفائدة والملاءة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛

* **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛

* **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الاستفادة من الخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛

* **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل الجهد والتكلفة؛

* **المرونة:** تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشرات الشمول المالي يجب أن تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة؛

* **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسينها في وقت لاحق عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية. (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 3)

المطلب الثالث: آليات تعزيز الشمول المالي

لازال هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات من خلال تعزيز الشمول عن طريق تقليص الفجوة بين العرض والطلب ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها: (لوزي، 2021)

1) **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم طرق تعزيز عرض وتقديم الخدمات المالية مثل دفع الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهواتف المحمولة؛

2) **التثقيف المالي:** ازدادت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار؛

3) رقمنة الخدمات المالية: وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف المحمول والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر؛ حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد؛

4) **بيئة تشريعية مواتية:** يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات؛ حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الإلكترونية؛

5) **البيانات والأبحاث:** تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى؛ حيث تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول شرائح المجتمع المختلفة إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من الاستفادة منها بالشكل الصحيح والفعال، ولتوضيح هذه الإجراءات تم التطرق في هذا المبحث إلى سياسات وركائز الشمول المالي والتحديات التي تعيق تحقيقه.

المطلب الأول: سياسات وركائز الشمول المالي

هناك ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء إلى الخدمات المالية من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك الوكيل المصرفي والدفع عبر الهاتف المحمول وتنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، والاثنان المتبقيان هما سياسات حماية المستهلك والهوية المالية، والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي، كما للشمول المالي أربع محاور أساسية

لتعزيزه تتمثل في تطوير البنية التحتية المالية، توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة وتعزيز التوعية والتثقيف المالي.

أولا: سياسات الشمول المالي

سنوجزها فيما يلي: (عجور و حنين، 2017، صفحة 23)

1) الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء الخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي؛ حيث أن فروع البنوك وحدها ليس مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا؛

2) الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة؛ حيث يتم وصولها بنفس الوقت، كما عملت على توسيع نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية، إلى جانب جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا؛ كما أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي؛ حيث أن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلدان النامية عام 2004.

3) تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4) **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، تعتبر البنوك العمومية المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة أن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية.

5) حماية المستهلك: بيان المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العمال في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين

أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة. (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 112)

6) سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل خفض فوائد التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة الوثائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين وجود الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 113) ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

شكل رقم 10: سياسات تعزيز الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (عجور و حنين، 2017) و (شنبي و بن لخضر، 2019)

ثانيا: ركائز تعزيز الشمول المالي

سنذكرها فيما يلي: (صندوق النقد العربي، صفحة 7،8)

1) **دعم البنية التحتية:** يعد توفير بنية تحتية مالية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز من أجل تحقيق الهيكل المناسب لها، من خلال:

– توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم الأولويات السابقة؛

– تطوير أنظمة الدفع والتسوية القومية لتسهيل تنفيذ وتسوية العمليات المالية من قبل المتقدمين في الوقت المحدد لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

– تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء الفروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، وخاصة للتمويل الأصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول الخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي؛

– العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أكبر؛

2) الحماية المالية للمستهلك: في ضوء نمو القطاع المالي وتطوره، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، وتطور الأدوات المالية الإلكترونية وتوسيعها، حظي مفهوم الحماية المالية للمستهلك باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الصدد إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي، من خلال: (حسني، 2020، صفحة 101)

– التأكد على أن العميل يتلقى معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بسهولة وتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

– توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل من مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح عن البيانات للعملاء بشفافية، للتأكد من أنهم على دراية بالمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج؛

– حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية تناسب حقوقهم؛

– آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، لتكون مستقلة وحيادية وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية في الوقت المناسب.

3) تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول من تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشئات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية مع الأخذ بالاعتبار ما يلي: (غزال و بركات، 2020/01، صفحة 49)

– تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛

– دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن لمقدمي الخدمة أو المقرضين بتوفير الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛

– قيام الجهات الرقابية للتعليمات القائمة بالنظر في متطلبات التمويل ومدى ملاءمتها لكافة فئات المجتمع؛

– إعادة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4) التثقيف المالي

– يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطويرها؛ وذلك لتعزيز الوعي المالي والمعرفة لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك؛ (قاسي و بولصنام، 2021، صفحة 683)

– يهدف التثقيف المالي إلى خلق نظام تعليمي مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي بين جميع شرائح المجتمع؛ حيث أن التثقيف المالي يساعد الموظفين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر؛

– تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة للمستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وخاصة المستهلكين الجدد؛ حيث يجب مراعاة افتقارهم لاستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على فهم حقوقهم

ومسؤولياتهم، يتم توفير برامج توعية المستهلك، من خلال توعية عامة تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ القرارات المالية. (بهوري، صفحة 175)

يمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم 11: ركائز الشمول المالي

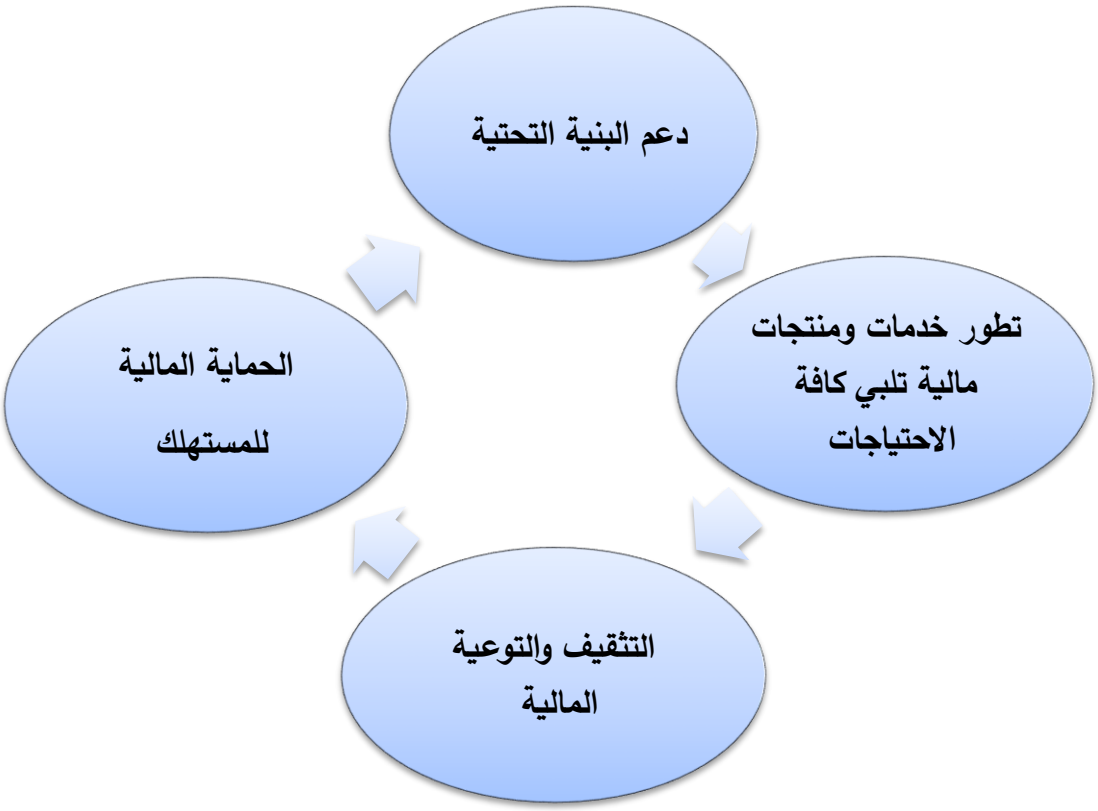

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (بهوري، صفحة 175)

يوضح الشكل السابق ركائز الشمول المالي، التي من شأنها تعزيز الشمول المالي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه نوجزها فيما يلي: (محمد النقيرة و أحمد محمد، 2019/04، صفحة 434)

- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية؛

- ارتفاع مستويات الأمية المالية التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة؛

– سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصراف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية؛

– ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح ما بين 18% و20% مما يؤدي إلى عزوف البعض عن الاقتراض؛

– ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي؛

– انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي في جميع أنحاء الجمهورية؛

– ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبء على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب؛

– ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على الموظفين والدولة في حالة تطبيقه؛

– انخفاض مستوى ثقة العميل أو الموظفين في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورا مهما في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الأنترنت. ضمن هذا الإطار، تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى لنقاط البيع. إنّ التقنيات المالية الحديثة تؤثر إيجابا على معدلات الشمول المالي، وخصوصا في المناطق الريفية والنائية من خلال بعض الحلول كالهوية الرقمية التي جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى أو الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى المناطق النائية، كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تتلاءم على نحو أفضل واحتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية. (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية –إدارة الأبحاث والدراسات)

بحسب البنك الدولي تظهر تجارب الدول أدناه تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية –إدارة الأبحاث والدراسات):

– زادت في تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، من 17,3% عام 2011 إلى 39,8% عام 2014 بفضل الخدمات المالية الإلكترونية؛

– تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد؛

– أدت بطاقات الدفع الإلكترونية في البرازيل إلى تخفيض تكلفة التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة إلى أقل من 3% من إجمالي المدفوعات.

بحسب تحالف الشمول المالي، يتم البحث في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي ومنها (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية –إدارة الأبحاث والدراسات):

– تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛

– اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛

– تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني؛

– التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة إجراءات إعرف عميلك؛

– التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية ومن ثم الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

أخيرا، لا يجب إطلاق العنان لهذه الإمكانات الهائلة للتكنولوجيا المالية بمفرداتها كافة التي تتضمن البلوكشين والعملات المشفرة، قبل إجراء مزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي، فضلا على تحسين بيئة الأعمال والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

خاتمة الفصل الثاني

يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات بمختلف مستوياتهم الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة تتماشى مع قدراتهم، مما ينتج عنه أهمية كبيرة تنعكس إيجابا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم الأبعاد والمؤشرات التي تسمح بتحقيق الشمول المالي نجد وصول الأفراد للخدمات المالية واستخدامها ومدى جودتها، ولتعزيز الشمول المالي وتسهيل وصوله لمختلف شرائح المجتمع واستخدامها بشكل فعال يجب إتباع سياسات عبر قنوات مختلفة متمثلة في: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة، وتنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية بالإضافة إلى حماية المستهلك والهوية المالية، إلا أن الشمول المالي لازال يواجه تحديات تعيق الوصول إلى الخدمات المالية، أبرزها انخفاض الوعي المصرفي وضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي، ارتفاع كل من مستويات الأمية المالية وتكلفة إجراء المعاملات المالية، ولتفادي هذه العقبات يجب إتباع مجموعة من المحاور، أهمها استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية، لما لها من دور مهم في تحقيق الشمول المالي.

الفصل الثالث: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية

مقدمة الفصل الثالث

ساهم التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا المالية في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية بدون فروع بنكية، وكذلك تحسين فرص وصول الأفراد لها وتعزيز الشمول المالي بشكل عام؛ حيث تم تقليل العديد من القيود التي تعيق الوصول إلى هذه الخدمات بفضل تلك التكنولوجيا ولمعرفة مدى مساهمة هذه الأخيرة في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم؛

المبحث الثاني: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في السعودية؛

المبحث الثالث: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في مصر.

المبحث الأول: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم

لعب انتشار التكنولوجيا المالية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجياته والتي عملت دول العالم على تطبيقها، وخاصة الدول التي حققت نجاحات في هذا المجال، ولمعرفة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي سنتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية عبر العالم

لمعرفة درجة ازدياد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية عالميا، ندرس ما يلي:

أولا: معدلات نمو سوق التكنولوجيا المالية عالميا

بلغت قيمة سوق التكنولوجيا المالية عالميا 7301.78 مليار دولار عام 2020، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 27.5 %عام 2021 وحتى 2026 كما موضح في الشكل الموالي: (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، 2021، صفحة 17)

شكل رقم 12: حجم سوق التكنولوجيا المالية على مستوى العام

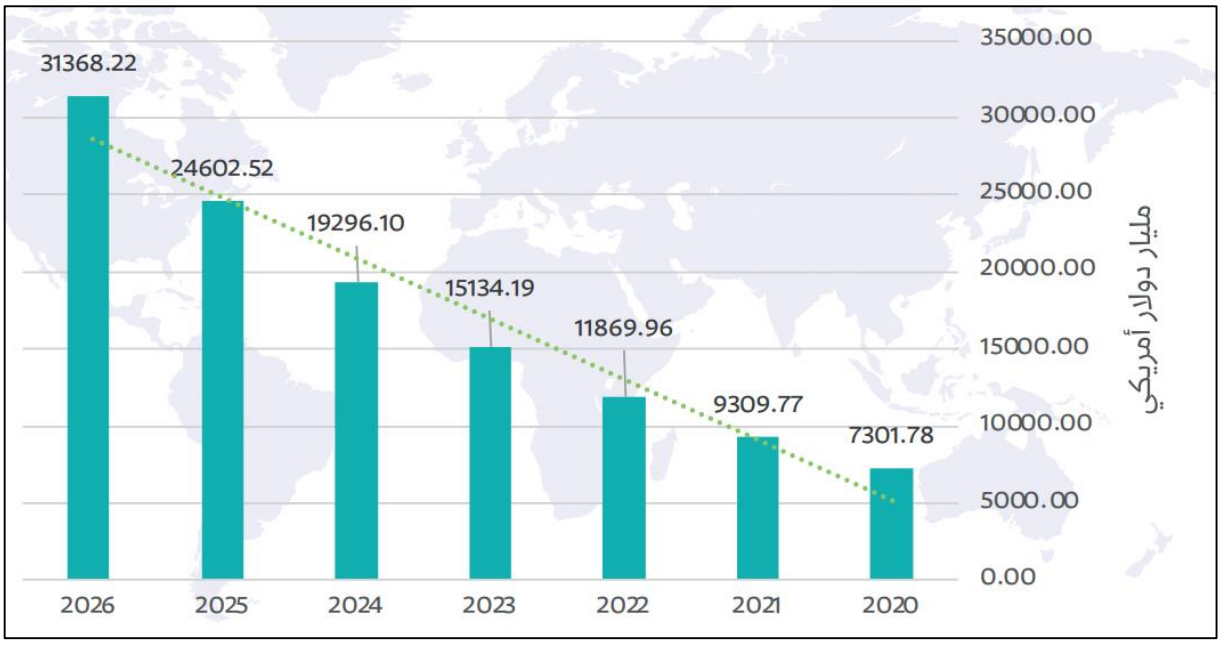

المصدر: (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، 2021، صفحة 17)

يعكس الشكل درجة الاهتمام الكبير التي تتلقاها التكنولوجيا المالية عالميا، ويشير الى توقع استمرار تزايد حجم التكنولوجيا المالية.

ثانيا: مستوى نضج التكنولوجيا المالية على مستوى العالم

يوضح الشكل الموالي مستوى نضج استخدام التكنولوجيا المالية عالميا.

شكل رقم 13: مستوى نضج استخدام التكنولوجيا المالية

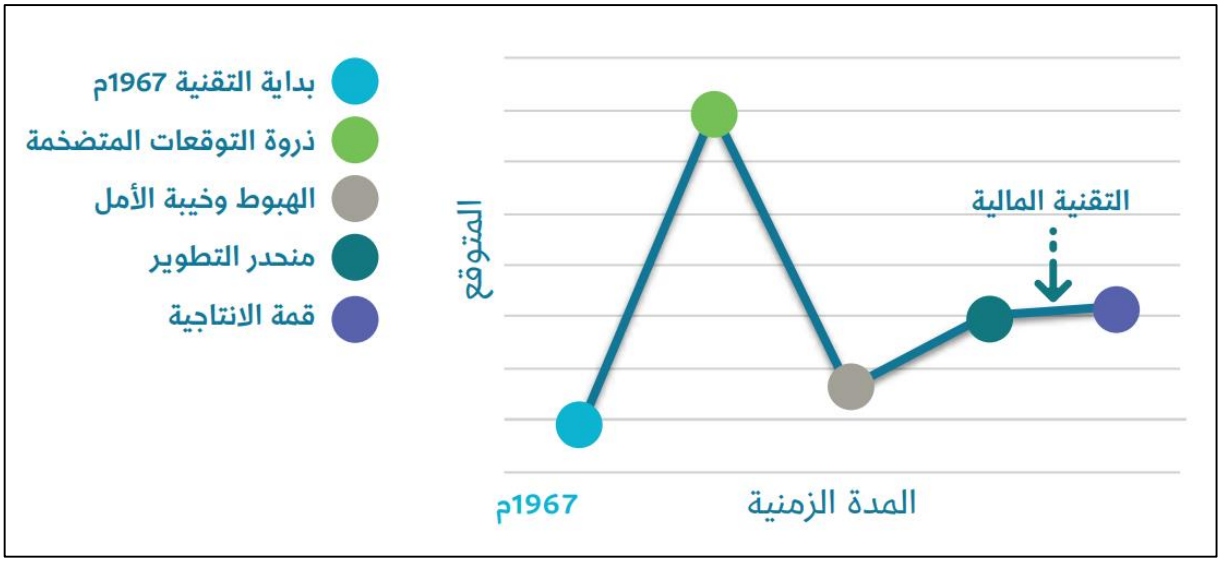

المصدر: (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، 2021، صفحة 14)

بناء على الدراسات التي أوضحت مدى أهمية التكنولوجيا المالية في عصرنا الحديث محليا وعالميا فإنه من المتوقع ارتفاع الاستعمالات الممكنة للتكنولوجيا المالية أضعاف ما تم استخدامه سابقا بشكل عام وبعد جائحة كورونا بشكل خاص، إذ قد تصل التكنولوجيا المالية إلى الإنتاجية بسهولة خلال السنوات القادمة. (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، 2021، صفحة 14)

نلاحظ من الشكل أعلاه تطور توقعات نضج استخدام التكنولوجيا المالية على ثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة التصاعد السريع والمتضخم للتوقعات؛
- مرحلة الهبوط وخيبة الأمل؛
- مرحلة التطور الحذر من أجل الوصول إلى الإنتاجية.

المطلب الثاني: علاقة منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في العالم

من أجل معرفة الدور الفعال الذي تلعبه منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، سنتطرق إلى بعض المؤشرات العالمية كما يلي:

أولا: نسبة ملكية الحسابات التي يمتلكها الأفراد على مستوى العالم

على مستوى العالم، وصلت نسبة ملكية الحسابات إلى 76% من البالغين و71% من البالغين في الاقتصادات النامية.

شكل رقم 14: نسبة ملكية الحسابات التي يمتلكها الأفراد على مستوى العالم

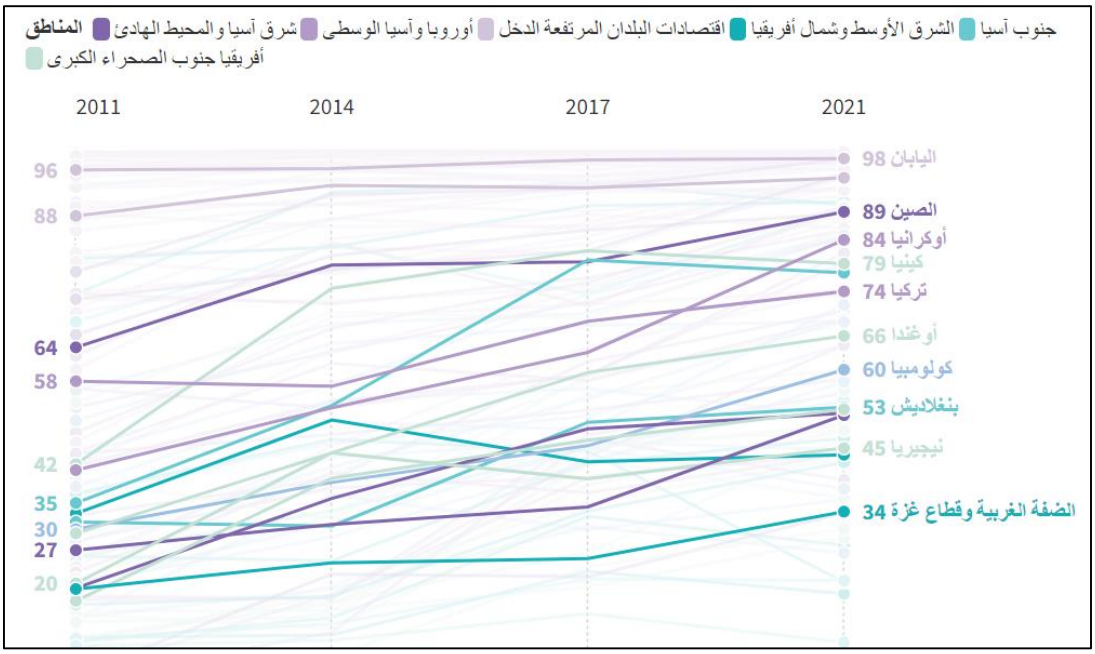

المصدر: (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

يوضح الشكل السابق نسبة ملكية الحسابات التي يمتلكها الأفراد على مستوى العالم؛ حيث نلاحظ أنه عام 2021، كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات لدى مؤسسات مالية من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ارتفاعا من51% عام 2011. وارتفعت ملكية الحسابات في البلدان النامية من 63% إلى71% في السنوات القليلة الماضية بسبب الزيادة في إمكانية الوصول إلى الحسابات في العشرات من البلدان النامية، وهو تطور ضعيف مقارنة مع النمو الذي شهدته الفترة من 2011 إلى 2017، والذي حدث في معظمه في الصين أو الهند. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث أدت الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة ملكية الحسابات إلى حد كبير. (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

شهد مؤخرا مؤشر ملكية الحسابات في عشرات من الاقتصادات النامية، في السنوات الأخيرة من 2011 إلى 2021 نمو متزايدا؛ حيث يمثل الانتقال من الوصول إلى استخدام الحسابات خطوة متقدمة بالنسبة للبلدان التي يمتلك فيها 80% أو أكثر من السكان حسابات مثل: الصين، أوكرانيا، كينيا،

واليابان، وهذا راجع لاعتماد هذه البلدان على الإصلاحات، وابتكارات القطاع الخاص، والدفع نحو فتح حسابات منخفضة التكلفة، بما في ذلك المدفوعات باستخدام الهواتف المحمولة والمدفوعات الرقمية.

ثانيا: نسبة ملكية الحسابات بين الجنسين في العقد الماضي على مستوى العالم

تقلصت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات لأول مرة في العقد الماضي.

شكل رقم 15: نسبة ملكية الحسابات بين الجنسين في العقد الماضي على مستوى العالم

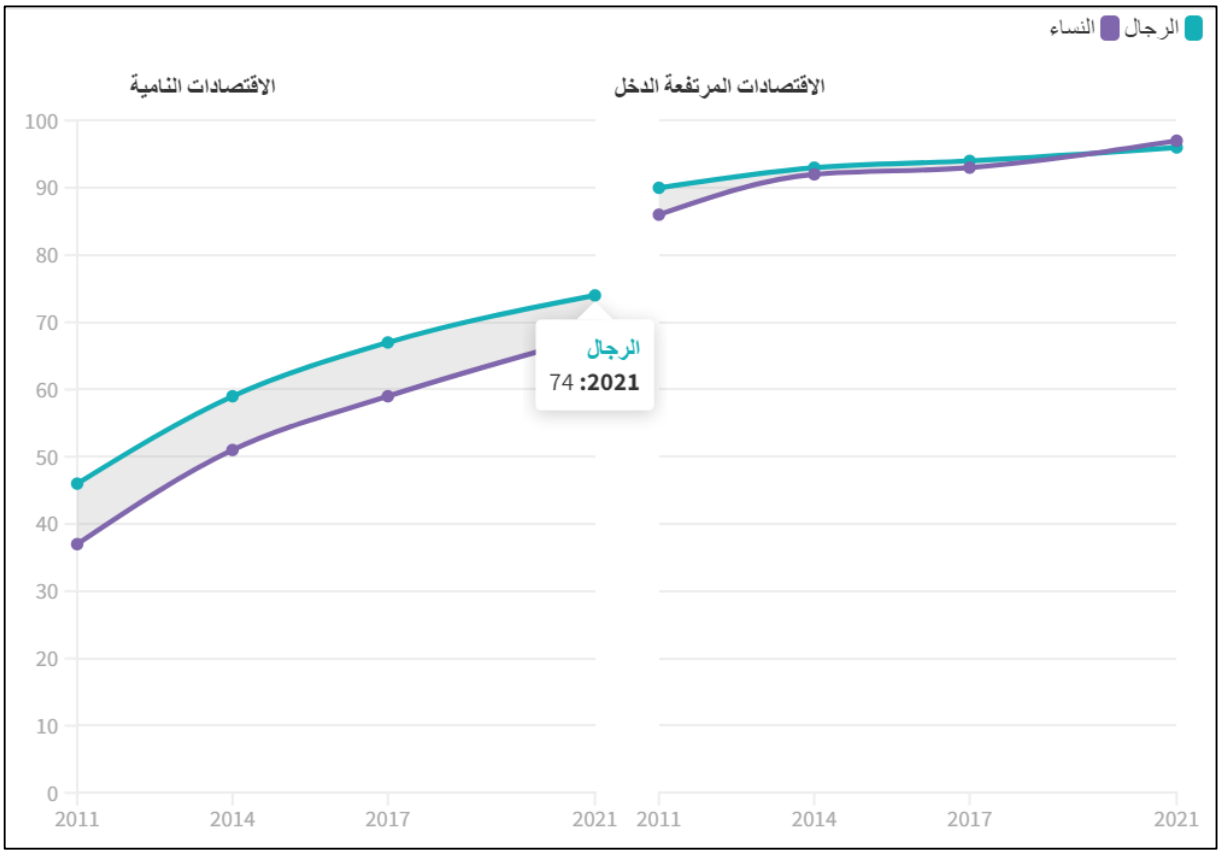

المصدر: (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

يوضح الشكل السابق نسبة ملكية الحسابات بين الجنسين في العقد الماضي على مستوى العالم؛ حيث شهد العالم عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية. وتوضح البيانات أن 74% من الرجال و68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي. وعلى الصعيد العالمي، كان لدى 78% من الرجال و74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية فقط. (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية، تعيق قدرة النساء على التحكم بفاعلية في حياتهن المالية، أما البلدان التي لديهم ملكية عالية لحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول فقد كانت أقل تفاوتا بين الجنسين.

ثالثا: أثر جائحة كورونا في تسريع وتيرة اعتماد الخدمات المالية الرقمية

أدت جائحة كورونا التي أصابت دول العالم في الآونة الأخيرة إلى اعتماد الخدمات الرقمية بشكل كبير من قبل الأفراد لتلبية احتياجاتهم.

شكل رقم 16: أثر جائحة كورونا في تسريع وتيرة اعتماد الخدمات المالية الرقمية

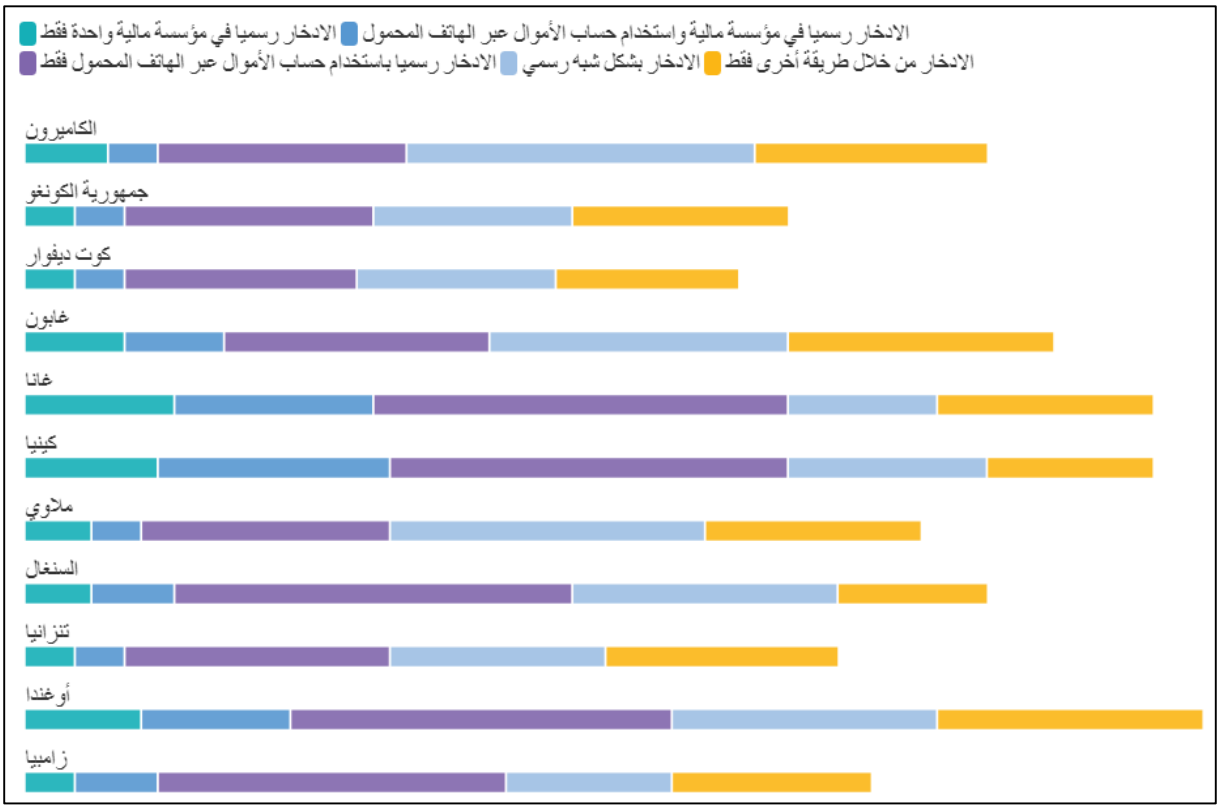

المصدر: (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

يوضح الشكل أعلاه أثر جائحة كورونا في تسريع وتيرة اعتماد الخدمات المالية الرقمية؛ حيث أدت جائحة كورونا وقيود أنظمة التباعد الاجتماعي إلى تسريع وتيرة اعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 80 مليون بالغ في الهند وأكثر من 100 مليون بالغ في الصين بسداد أول دفعة رقمية للتجارة، سواء عبر الأنترنيت أو داخل المتجر، لأول مرة بعد بدء الجائحة. وفي البلدان النامية، وحتى باستثناء الصين، قام 20 من البالغين (720 مليونا) بمدفوعات رقمية للتجارة عام 2021. (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

نلاحظ أنه وفي ظل أزمة كورونا في السنوات الأخيرة والقيود المفروضة على أغلب دول العالم، ازداد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي، فقد أصبح أولوية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن بين البلدان التي اعتمدت الادخار الرسمي باستخدام حساب الأموال عبر الهاتف المحمول غانا، كينيا والسنيغال، عام2022، وهذا راجع لسهولة استخداماتها وتطور مجال التكنولوجيا المالية.

رابعا: قاعدة بيانات عن عدد من الفرص لتوسيع نطاق الوصول إلى من ليس لديهم حسابات مصرفية

يمكن للحكومات وأرباب العمل من القطاع الخاص ومقدمي الخدمات المالية تحسين سبل الحصول على الخدمات المالية للبالغين الذين لا يحصلون على الخدمات المصرفية والبالغ عددهم 1.4 مليار شخص.

شكل رقم 17: حجم فرص توسيع نطاق الوصول إلى من ليس لديهم حسابات مصرفية

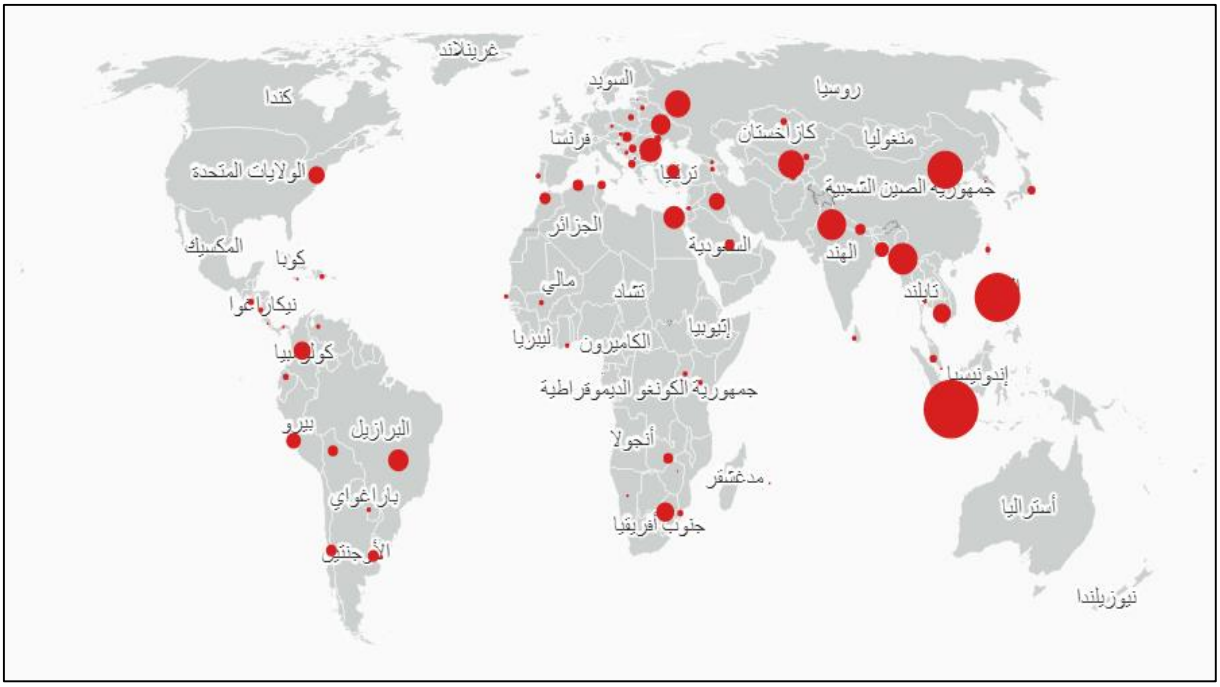

المصدر: (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

يوضح الشكل السابق قاعدة البيانات لعدد من الفرص لتوسيع نطاق الوصول إلى من ليس لديهم حسابات مصرفية، لا سيما من خلال الاستفادة من المدفوعات الرقمية، وحصول ملايين البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية على مدفوعات نقدية مقابل الأجور أو التحويلات، تلقى نحو 85 مليون بالغ ليس لديهم حسابات مصرفية مدفوعات حكومية نقدا. تكون رقمنة بعض هذه المدفوعات أرخص، ويمكن أن تحد من الفساد للحكومة في الوقت الذي تدمج فيه المستفيدين في النظام المالي الرسمي. يخلص المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 إلى أنّ 865 مليونا من أصحاب الحسابات في البلدان النامية

فتحوا أول حساب لدى مؤسسة مالية لغرض تلقي الأموال من الحكومة. (أنصار، جيجون، فيبين بانشاميا، و راجا أكينيني، 2022)

من بين الدول التي اتسع نطاقها في الوصول إلى من ليس لديهم حسابات مصرفية نجد: جمهورية الصين الشعبية، الهند، اندونيسيا، على عكس الدول الإفريقية التي شهدت ضعفا في هذا المجال وفي مقدمتها الجزائر وهذا راجع لافتقارها إلى استخدام التكنولوجيا المالية.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن منظومة التكنولوجيا المالية ساهمت وبشكل كبير خاصة بعد انتشار الهواتف المحمولة الذكية على مستوى العالم إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتقريب الموظفين منها خاصة في الآونة الأخيرة، مما ساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي عبر العالم من بينها الدول النامية.

المبحث الثاني: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في السعودية

يعد سوق التكنولوجيا المالية للمملكة العربية السعودية في حالة تطور مستمر؛ حيث يجذب عددا متزايدا من الاستثمار لشركات التكنولوجيا المالية المتواجدة في السوق المحلي، هذا ما يعزز الوصول إلى الخدمات المالية المساهمة بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي.

المطلب الأول: منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية

سنتعرف من خلال هذا العنصر على منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، وأهم التحديات التي تواجهها.

أولا: عناصر منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية

يخضع القطاع المالي في السعودية لجهتين تنظيميتين رئيسيتين: البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية. (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، 2021، صفحة 22)

1) البنك المركزي السعودي: تنظم مؤسسة النقد العربي السعودي جميع المشاركة في تقديم:

- **الخدمات المصرفية:** أعمال استلام الأموال وفتح الحسابات الجارية وإصدار الديون ومعاملات صرف العملات الأجنبية وغيرها؛

- **شركات التمويل:** يشمل التمويل العقاري والتأجير التمويلي؛

- **شركات التامين:** بما فيها أنشطة إعادة التامين؛

- **شركات المعلومات الائتمانية؛**

- **مقدمي خدمات المدفوعات:** يشمل أنظمة الدفع ومقدمي خدمات الدفع ومحلات الصرافة ومراكز النقد.

2) هيئة السوق المالية: تقوم بشكل أساسي بتنظيم أنشطة سوق رأس المال الآتية:

- **التداول:** شخص يقوم بالتداول في السوق المالية كمالك أو وكيل، يشمل بيع أو شراء وإدارة الاكتتاب أو الاكتتاب في الأوراق المالية؛

-**الترتيب:** شخص يقدم للأطراف خدمات فيما يتعلق بالأعمال التجارية للأوراق المالية، ويقدم المشورة بشأن أعمال تمويل الشركات أو أي أعمال أخرى، لإبرام التداول في الأوراق التجارية؛

- **الإدارة:** شخص يدير أوراق مالية تابعة لشخص آخر في ظروف تنطوي على ممارسة السلطة التقديرية؛

- **تقديم المشورة:** شخص ينصح شخصا آخر على أساس مزايا ذلك الشخص الذي يتعامل مع أوراق مالية أو يمارس أي حق في التعامل الذي تمنحه الأوراق المالية؛

- **الرعاية:** شخص يقوم بحماية الأصول التي يملكها شخص آخر والتي تشمل الأوراق المالية أو الترتيب آخر للقيام بذلك وتشمل الرعاية اتخاد الإجراءات الإدارية اللازمة.

3) الجهات والهيئات التنظيمية الأخرى:

- **وزارة الاستثمار:** توفير تراخيص الاستثمار للمستثمرين الأجانب، ولديها محطة متكاملة تدعم المستثمرين الدوليين في استكمال الإجراءات الحكومية المطلوبة لتأسيس شركة داخل المملكة؛

- **وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات:** تعنى بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وتهدف إلى بلوغ أقصى درجات الفعالية والأداء في القطاعين العام والخاص عن طريق تمكين التحول الرقمي؛

- **منشآت:** تنظيم الهيئة بيئة تنظيمية للمشاريع لتطويرها وخدمتها وفقا لأفضل الممارسات؛

- **وزارة التجارة:** يخضع القطاع التجاري في المملكة لوزارة التجارة من خلال وضع السياسات وإصدار التراخيص، كما تنظم الوزارة أنشطة التجارة الإلكترونية في المملكة؛

- **هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات:** هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والحوسبة السحابية في المملكة العربية السعودية؛

- **الهيئة الوطنية للأمن السيبراني:** هي جهة حكومية مسؤولة عن الأمن السيبراني في المملكة، وتعنى بمهامه التنظيمية والتشغيلية.

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية في السعودية

فيما يلي عرض لتطور عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخص لها من قبل فينتك السعودية مند تأسيسها عام 2018 إلى غاية عام 2022.

1) عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في السعودية

يستمر عدد شركات التكنولوجيا المالية في السعودية بالنمو، حيث زاد عدد الشركات عام 2022 بنسبة 79% مقارنة بالعام السابق، وزيادة قدرها 14.7% ضعفا خلال الأربع سنوات السابقة، (فنتك السعودية، 2022، صفحة 24) وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 18: عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في السعودية

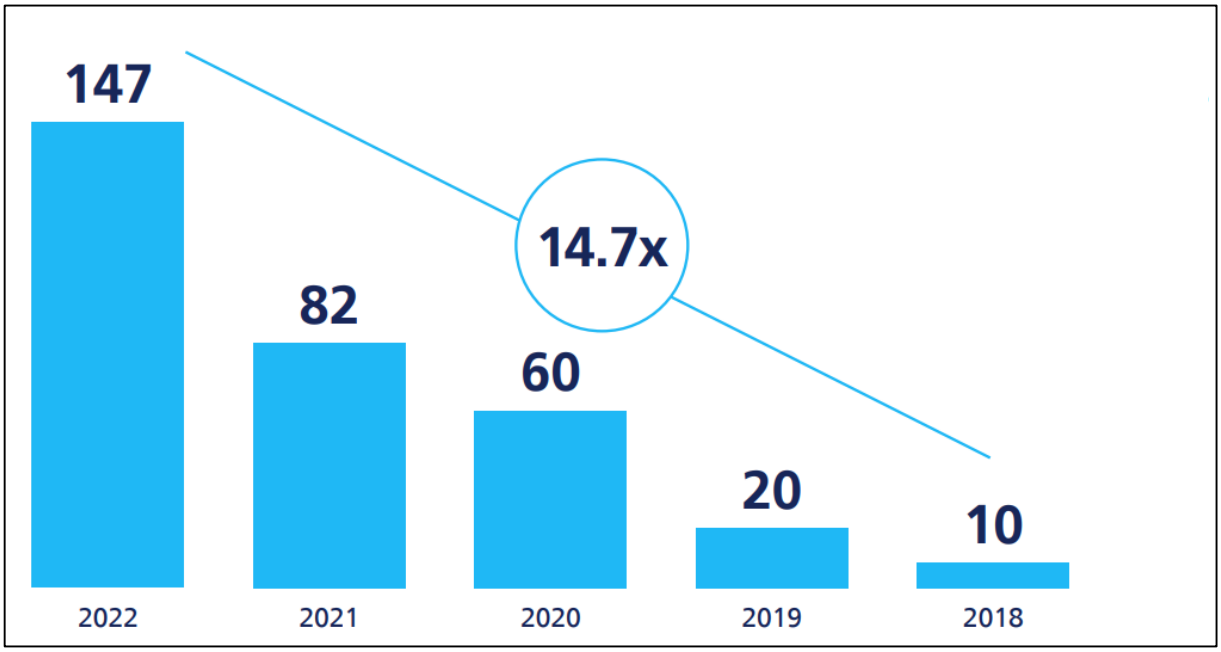

المصدر: (فنتك السعودية، 2022، صفحة 24)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد شركات التكنولوجيا المالية تطور خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ العدد الإجمالي للشركات المرخص لها من قبل فينتك السعودية والتي بدأت أعمالها التشغيلية 147 شركة إلى غاية سنة 2022، محققتا ما يزيد عن 7 أضعاف العدد الخاص بسنة 2018.

2) النمو السنوي لشركات التكنولوجيا المالية وفق مجالاتها في السعودية

شهدنا زيادة متفاوتة في معدل نمو شركات التكنولوجيا المالية النشطة في مختلف المجالات، يجدر بالذكر أن مجال البنية التحتية لخدمات التكنولوجيا المالية سجل أعلى نمو مقارنة بالمجالات الأخرى بنسبة 600%، ويأتي ذلك تزامنا مع دخول الخدمات المصرفية المفتوحة لقطاع الخدمات المالية في السعودية، (فنتك السعودية، 2022، صفحة 27)

شكل رقم 19: معدلات نمو شركات التكنولوجيا المالية وفق مجالاتها في السعودية

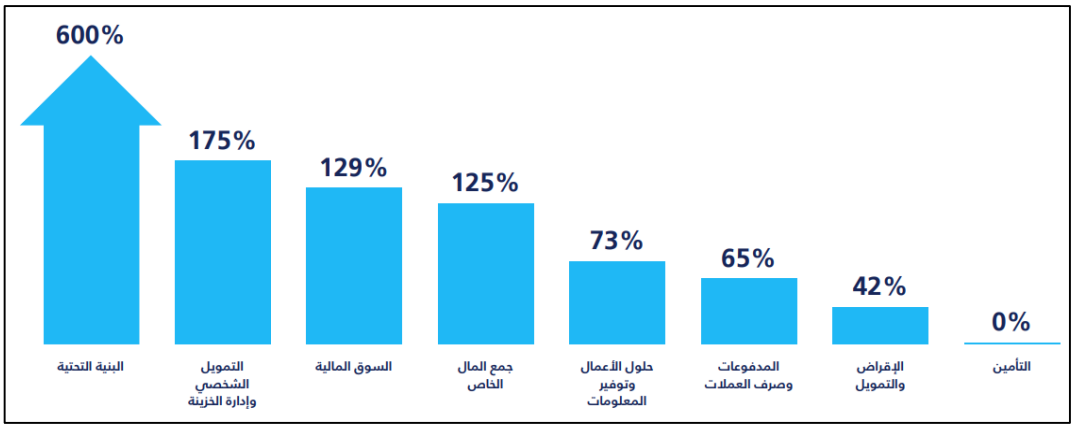

المصدر: (فنتك السعودية، 2022، صفحة 27)

من الشكل نجد أن مجال التأمين نسبته معدومة وهو قطاع غير مشمول في نواتج التكنولوجيا المالية، وهذه من بين أكبر النقائص التي وجدناها في دراستنا لتجربة السعودية؛ على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع التأمين، والذي يعمل جنبا إلى جنب مع قطاع البنوك.

3) قاعدة بيانات شركات التكنولوجيا المالية في السعودية

تتوزع شركات التكنولوجيا المالية بالسعودية بشكل متفاوت وفق مراحل تطورها حسب الشكل:

شكل رقم 20: قاعدة بيانات شركات التكنولوجيا المالية وفق مراحلها في السعودية

المصدر: (فنتك السعودية، 2022، صفحة 28)

من خلال الشكل أعلاه، تمثّل نسبة شركات التكنولوجيا المالية في مرحلة الفكرة 37% من إجمالي عدد الشركات المسجلة، بينما 33% منهم في المرحلة التجارية التمهيدية، وتشكل نسبة الشركات النشطة سواء كانت فعالة بشكل كامل أو تعمل بتصريح لاختبار منتجاتها. (فنتك السعودية، 2022، صفحة 28)

شكل رقم 21: قاعدة بيانات شركات التكنولوجيا المالية وفق مجالاتها في السعودية

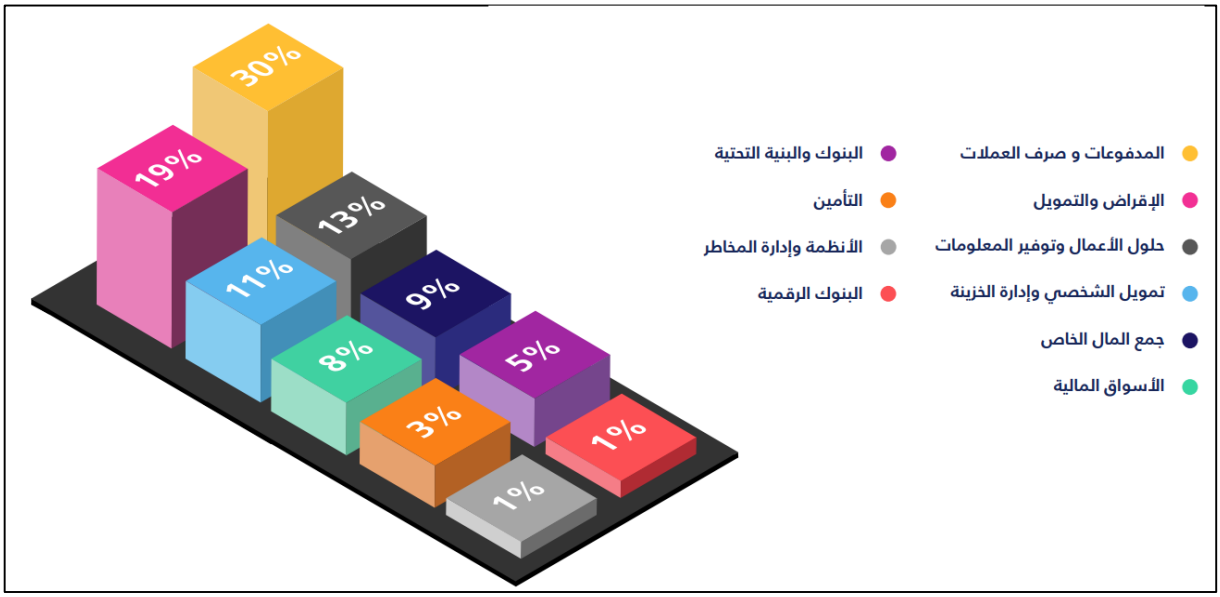

المصدر: (فنتك السعودية، 2022، صفحة 28)

نلاحظ من الشكل أعلاه سيطرة مجال المدفوعات وصرف العملات بنسبة 30% وكذا الإقراض والتمويل 19% عام 2022 على قطاع التكنولوجيا المالية، بينما سجلت انخفاضا في مجال البنوك الرقمية وإدارة المخاطر بنسبة 1%، وهذا حسب النشاط الاقتصادي والاحتياجات اللازمة للعملاء.

ثالثا: أبرز التحديات والفرص التي تواجهها منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية

تواجه منظومة التكنولوجيا المالية السعودية تحديات تعيق نموها، كما لها فرص لمعالجتها.

1) أبرز التحديات والفجوات التي تواجهها المنظومة

تتمثل فيما يلي: (فنتك السعودية، 2022، صفحة 26)

- التزام شركات التكنولوجيا المالية بالقوانين واللوائح التنظيمية؛
- قلة التنوع في مشاريع التكنولوجيا من ناحية الخدمات المقدمة؛
- ضعف الترابط والتنسيق بين أعضاء المنظومة المالية؛

– إيجاد الكفاءات البشرية المناسبة للتوظيف في شركات التكنولوجيا المالية إذ يفوق حجم العرض الطلب بشكل كبير؛

– وجود صورة نمطية خاطئة لدى بعض المصارف عن شركات التكنولوجيا المالية أنها منافسة لها، بينما تعتبر شركات التكنولوجيا المالية داعم للمنظومة المصرفية الحالية.

2) الفرص المتاحة لمنظومة التكنولوجيا المالية في السعودية

تتمثل فيما يلي: (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، 2021، صفحة 26)

– التنوع بمشاريع التكنولوجيا المالية والعمل على أفكار مبتكرة للتغلب على التحديات الحالية في المجالات المالية والمصرفية؛

– الاستفادة من أبرز الممارسات العالمية في المجال التكنولوجيا المالية؛

– استغلال فرص النمو الاقتصادي والتطوير المستمر في مجالات الخدمات المصرفية والمالية.

المطلب الثاني: علاقة منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في السعودية

لمعرفة الدور الفعال الذي تلعبه منظومة التكنولوجيا المالية للمملكة العربية السعودية في تحقيق الشمول المالي من أجل تطوير الخدمات المالية سنتناول ما يلي:

الشكل الموالي يبين مكانة المملكة العربية السعودية بين الدول من حيث نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا بنكيا للشرائح التي تحتاج عناية خاصة.

شكل رقم 22: نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا بنكيا في السعودية

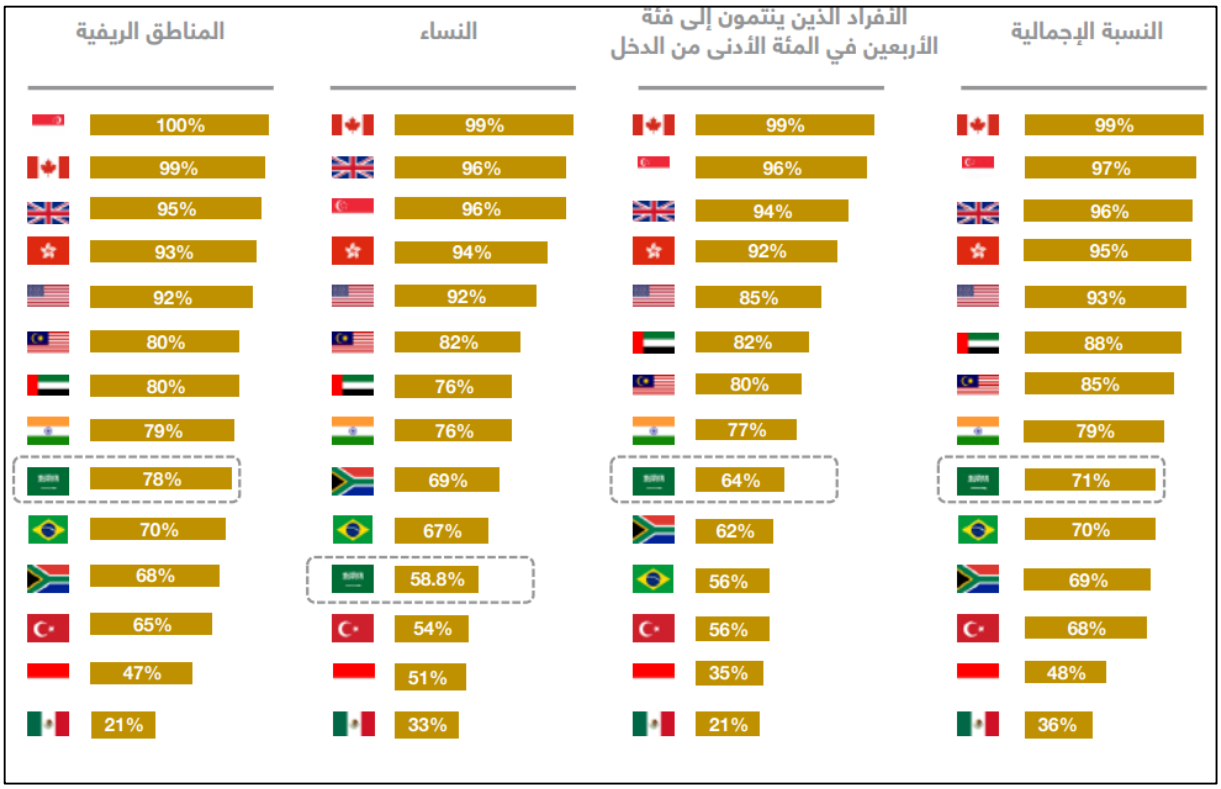

المصدر: (برنامج تطوير القطاع المالي، 2022، صفحة 18)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّه بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابا مصرفيا من البالغين في السعودية 71%، بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت 90%، كما بلغت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات 58,8% ، وبلغت نسبة الشمول المالي بين الرجال والنساء في المناطق النائية 78% لعام 2017 حسب التقرير الذي جاء ضمن برنامج الإصلاح المالي لرؤية 2030، وعموما فإن المملكة تبقى متأخرة عن أقرانها من ناحية أصحاب الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

يمكن تسريع معدلات الشمول المالي من خلال تنويع النظام المالي التقليدي الحالي جنبا إلى جنب مع التحول الرقمي والحوافز الحكومية، كما يجب تبني الابتكارات التقنية الجديدة بشكل متزامن من قبل كل من العملاء المستبعدين من الخدمات والمنتجات المالية، وبأخذ كل هذه العوامل فإن المملكة العربية السعودية لديها كل الاحتمالات لتصبح في المراكز العالمية الأولى للتكنولوجيا المالية. (زايخ و يونسي، 2022، صفحة 759)

من خلال كل ما سبق نستنتج أن منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، تشهد تطورا مستمرا، من حيث الحجم وعدد الصفقات وتسعى إلى تحسين بيئة الأعمال لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، مما ساعد على تسهيل وصول الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع، ومن ثم

تحقيق الشمول المالي، حيث أصبحت رائدة في المنطقة ومن المتوقع أن تصبح قطب التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية حسب رؤية 2030.

المبحث الثالث: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في مصر

تعد التكنولوجيا المالية أحد الركائز الأساسية للإطار العام الذي وضعته الدولة المصرية للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادا على أوراق النقد ومن هذا المنطق فقد قام البنك المركزي المصري بإطلاق استراتيجية للتكنولوجيا المالية، من أجل تحقيق الشمول المالي؛ حيث اعتبره هدفا استراتيجيا، ويأتي ذلك من منطلق اعتبار الشمول المالي أولوية وطنية في مصر.

المطلب الأول: منظومة التكنولوجيا المالية في مصر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى منظومة التكنولوجيا المالية في مصر والتحديات التي تواجهها وأفاقها المستقبلية.

أولا: الجهات الداعمة لمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر

من خلال الدراسات الاستقصائية التي تمت مع 18 جهة متنوعة ما بين (مستثمرين؛ ومؤسسات داعمة؛ وحاضنات ومسرعات أعمال نشطاء)، والتي تنقسم إلى عدد 13 جهة منها لديها استراتيجية رسمية لدعم التكنولوجيا المالية، بينما تقوم الخمس جهات الأخرى بتنفيذ برامج وأنشطة داعمة للتكنولوجيا المالية؛ وذلك بالرغم من أنّ مؤسساتهم لا تنتهج استراتيجية رسمية بشأن التكنولوجيا المالية، مما يعكس الاهتمام المطرد للجهات المختلفة بصناعة التكنولوجيا في مصر لما لها من دور حيوي وواضح أكدته أزمة جائحة كورونا covid-19 ومالها من تداعيات، من المساهمة في الإسراع من وتيرة التوجه نحو المعاملات الإلكترونية، مما يسهم في دعم توجهات الدولة نحو مجتمع رقمي أقل اعتمادا على أوراق النقد. (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 62)

شكل رقم 23: الجهات الداعمة لمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 62)

ثانيا: واقع الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية في مصر

تختص عدة شركات في مجال التكنولوجيا المالية في منظومة مصر يمكن إيجازها فيما يلي:

1) الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها في مصر

تعد مصر من بين أكبر أربع دول أفريقية نشاطا في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من حيث عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والقطاعات المغذية لها في القارة الإفريقية، ويرجع ذلك إلى النمو الهائل على مدار السنوات السبع الماضية في هذا المجال؛ حيث ارتفع عدد الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لتصل إلى حوالي 112 شركة بحلول عام 2021 من أصل شركتين فقط مقارنة بعام 2014، بمعدل نمو تجاوز 78%، ومن المتوقع استمرار هذا التزايد في أعداد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 22)

شكل رقم 24: تطور الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها في مصر

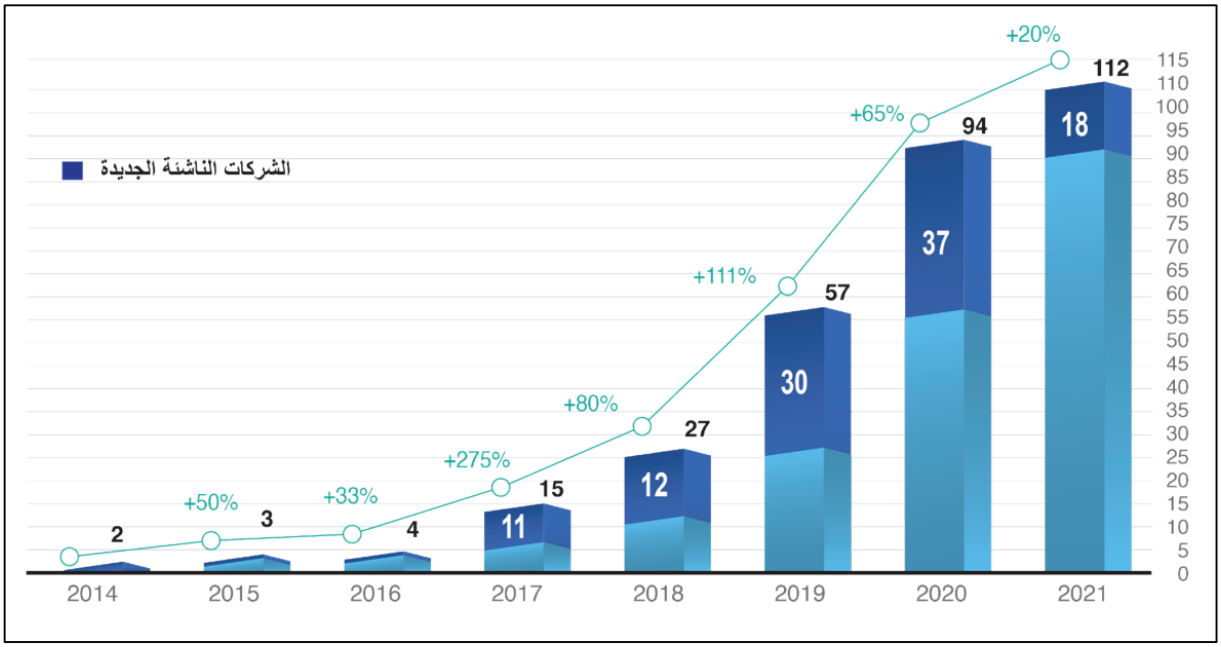

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 22)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منظومة مصر أحرزت تقدما ملحوظا في الشركات الناشئة عام 2021، مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا راجع لاهتمامها الكبير بقطاع التكنولوجيا المالية.

2) مراحل تطور الشركات الناشئة

جدير بالذكر أن نسبة 70% تمثل إجمالي عدد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها قد قامت بالفعل بنشر حلول تكنولوجيا مبتكرة في السوق المصري، مما يعكس مدى النمو الهائل لهذه الشركات، والتي ظهرت حديثا خلال السنوات الماضية. بينما بلغ عدد الشركات التي ما زالت في مرحلة الإعداد للانضمام إلى قطاع التكنولوجيا المالية في مصر نسبة 30% من إجمالي عدد الشركات الناشئة، بما في ذلك الشركات التي لديها منتج تجريبي(prototype) والشركات التي تعمل على طرح نموذج أولي، مما يؤكد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم والاستثمارات لنمو الشركات الناشئة في هذا المجال. (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 23)

الشكل رقم 25: مراحل تطور الشركات الناشئة في مصر

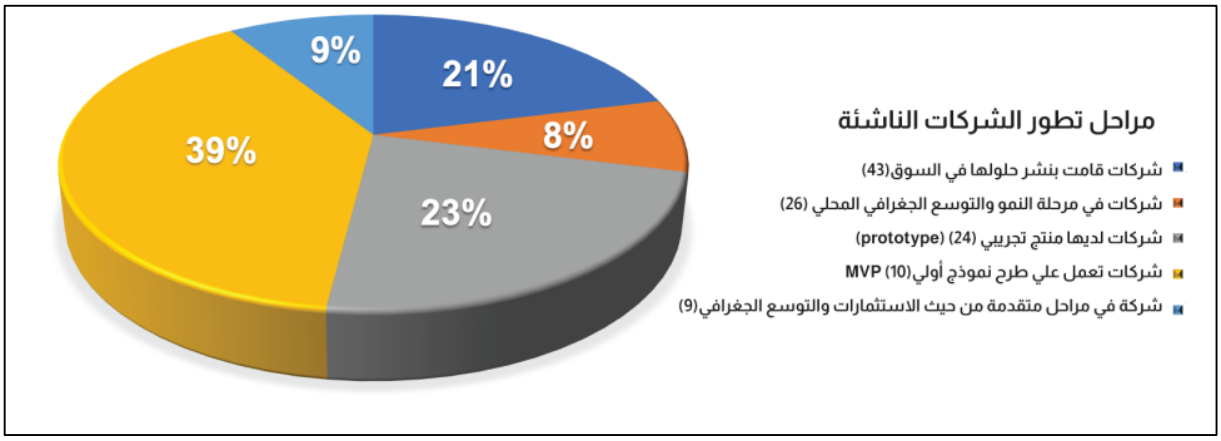

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 23)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الشركات التي قامت بنشر حلولها في السوق تمثل نسبة 21%، والشركات في مرحلة النمو والتوسع الجغرافي المحلي بنسبة 8%، والشركات التي لديها منتج تجريبي بنسبة 23%، بينما الشركات التي تعمل على طرح نموذج أولي بنسبة 39%، وتمثل أكبر نسبة بالنسبة للشركات الأخرى وتدل على تشجيع الحكومة المصرية لكل الأفكار والمشروعات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية، بينما نجد الشركات في مراحل متقدمة من حيث الاستثمارات والتوسع الجغرافي تمثل نسبة ضعيفة جدا وهي 9%، وهو دليل على عدم نضج السوق.

3) توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الفرعية

يوضح الشكل التالي توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الفرعية في مصر.

شكل رقم 26: توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الفرعية في مصر

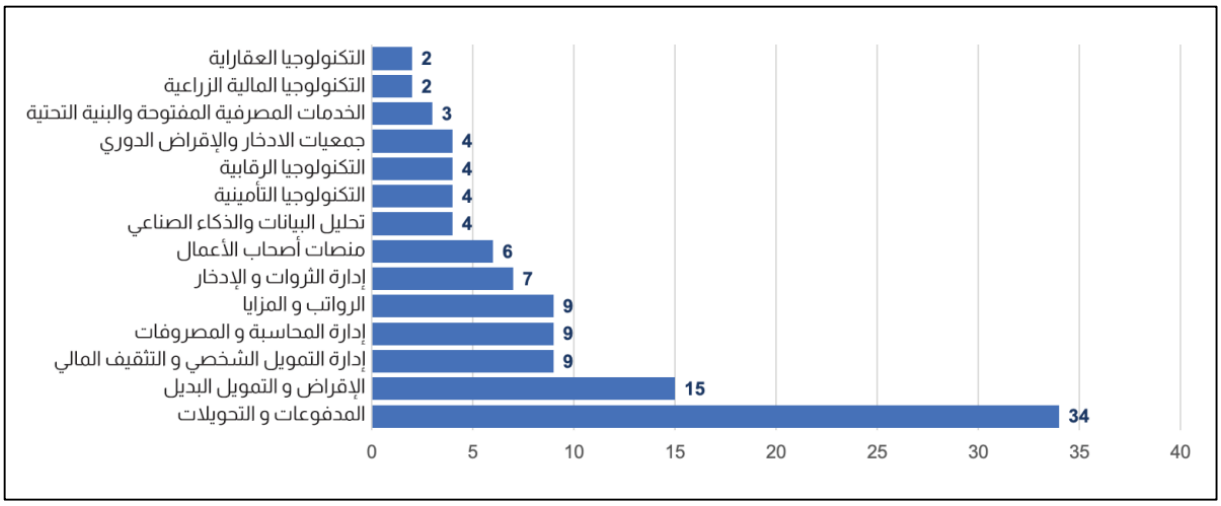

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 23)

من خلال الشكل أعلاه، فإن قطاع المدفوعات والتحويلات يمثل نسبة 29% من إجمالي القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية (34 شركة ناشئة)، مما يعكس الانتشار الأكبر لهذا القطاع بين القطاعات الفرعية الأخرى في مجال التكنولوجيا المالية في السوق المصرية، يليه قطاع الإقراض والتمويل البديل بنسبة 12% (15 شركة ناشئة)، بينما تتوزع قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى بشكل متساو نسبيا، ومن ثم فهي تكمل الهدف الأمثل والمتمثل في تلبية احتياجات العملاء من الخدمات المالية المختلفة. إلا أنه قد نلاحظ ظهور عدد من القطاعات الفرعية الواعدة التي تشهد ارتفاعا على الصعيد العالمي والتي تحتاج إلى تنشيط الكوادر المصرية تجاهها، مثل خدمات التحاور الآلي، ومنصات الاستثمار الرقمي، ومنصات رقمنة سلاسل الإمداد، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والخدمات المصرفية الرقمية. (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 23)

4) الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية

هناك 23 شركة ناشئة تمثل نسبة 20% لديها عمليات مباشرة في المحافظات المصرية ما عدا محافظة القاهرة؛ حيث تتمركز هذه الشركات على محافظات الوجه البحري (القليوبية، والمنوفية، والشرقية، والجيزة، والاسماعيلية)، تليها محافظات الصعيد (المنيا) ثم محافظات الحضر (الإسكندرية)، علما بأن معظم الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية لديها إمكانية الوصول على المستوى المحلي، وذلك إما من خلال المنصات الإلكترونية التابعة لهم، أو من خلال تطبيقات الهواتف المحمولة. (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 25)

شكل رقم 27: الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية داخل محافظات مصر

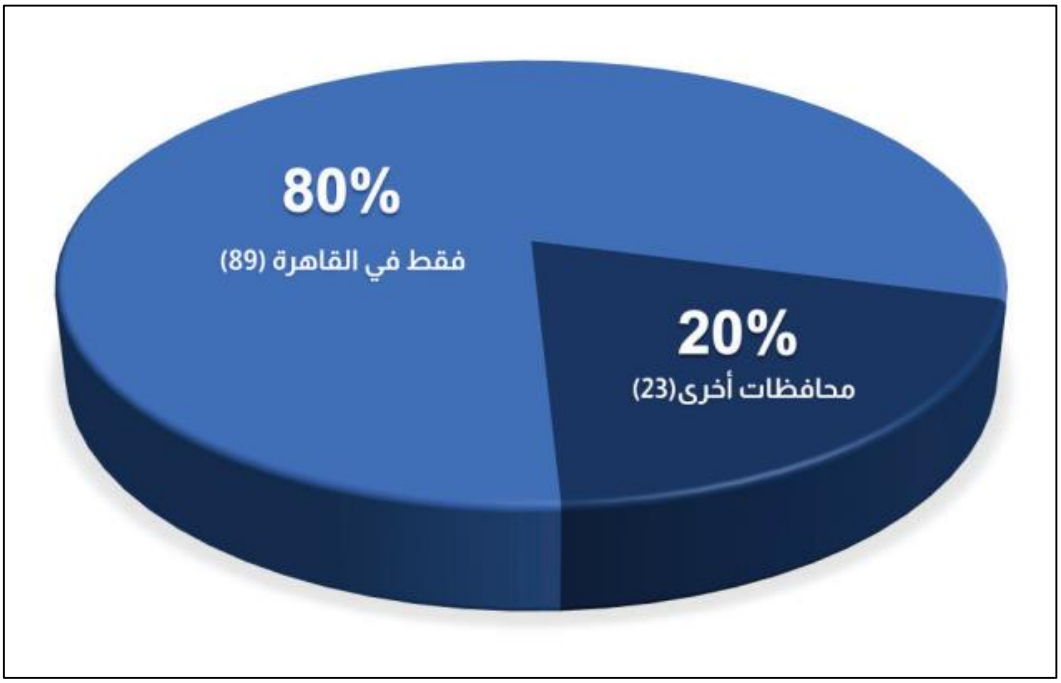

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 25)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية داخل محافظات مصر يرتكز معظمه في القاهرة بنسبة 80%، وهذا راجع إلى تركز معظم سكانها في القاهرة، بينما تمركز الشركات الناشئة في المحافظات الأخرى يمثل نسبة 20% فقط؛ وهذا قد يؤزم أكثر من ظاهرة تركز السكان.

شكل رقم 28: الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة المصرية عالميا

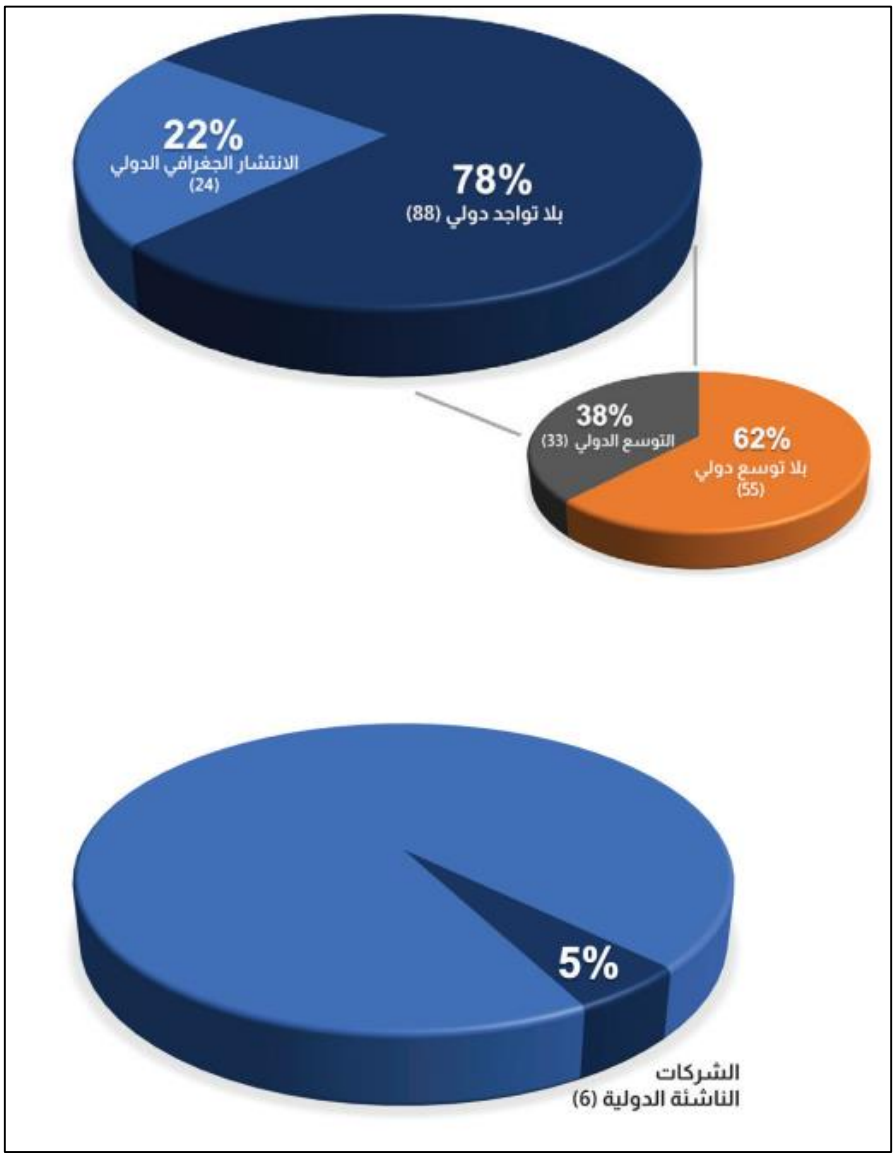

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 25)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنّه: قامت حوالي 24 شركة من الشركات الناشئة التي شملتها بالتوسع في هذا المجال على الصعيد الإقليمي والدولي؛ حيث أصبحت هذه الشركات تحظى بتواجد ملحوظ في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا، ومن الجدير بالذكر أن عدد 33 شركة ناشئة (من أصل 88 شركة) تخطط مستقبلا للتوسع دوليا خلال الأشهر 12 المقبلة، مع التركيز بشكل كبير على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من ناحية أخرى، فقد قامت 6 شركات ناشئة دولية بالتوسع في عملياتها في مصر، إلا أنّ مصر تتطلع إلى جذب واستقطاب المزيد من الكوادر العالمية إلى السوق المصري خلال السنوات المقبلة، وذلك نظرا لما يزخر به السوق المصري من موارد متعددة وفرص هائلة لجذب الاستثمارات. (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 25)

يمثل الانتشار الجغرافي الدولي نسبة 22% من قبل 24 شركة، والتوسع الدولي بنسبة 38% من قبل 33 شركة، بينما الشركات الناشئة الدولية بنسبة 5% من قبل 6 شركات، وهذا يعني أن الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة العالمية لمصر ضعيف مقارنة بانتشارها محليا؛ ذلك أنها شركات حديثة النشأة تسعى لتطوير خدماتها وتمكين نفسها في السوق المصرية أولا لتستطيع منافسة شركات التكنولوجيا المالية عالميا مستقبلا.

ثالثا: التحديات التي تواجهها منظومة التكنولوجيا المالية في مصر وآفاقها المستقبلية

رغم التحديات التي تواجهها منظومة التكنولوجيا المالية في مصر، إلا أن لها آفاقا مستقبلية تسعى إلى تحقيقها وتطويرها.

1) التحديات التي تواجهها منظومة التكنولوجيا المالية في مصر

تتمثل هذه التحديات فيما يلي: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 26)

أ) مجالات الدعم الأكثر طلبا من قبل الشركات الناشئة

من خلال الشكل الموالي، يتضح أن الشركات الناشئة في حاجة إلى الدعم في العديد من المجالات بهدف تيسير الانتشار والنمو في السوق المصري، وفيما يلي عرض لأهم مجالات الدعم الأكثر طلبا.

شكل رقم 29: أهم مجالات الدعم الأكثر طلبا والمطلوب توفيرها للشركات الناشئة في مصر

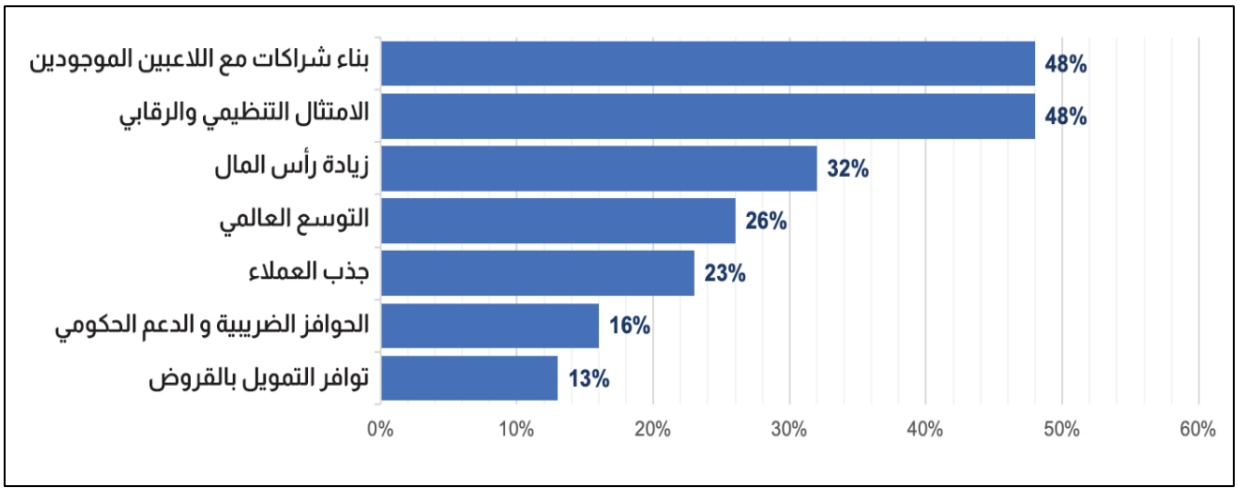

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 26)

نلاحظ أنّ شركات التكنولوجيا المالية تحتاج وبشدة إلى ترابط بينها وبين الشركات الأخرى لتحسين التنسيق بينها والاستفادة من تجاربها، بالإضافة إلى وضوح في الأطر التشريعية والتنظيمية حتى يسهل تبنيها.

ب) التحديات الداخلية التي تواجهها الشركات الناشئة أثناء النمو في السوق المصري

موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 30: التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة أثناء النمو في السوق المصري

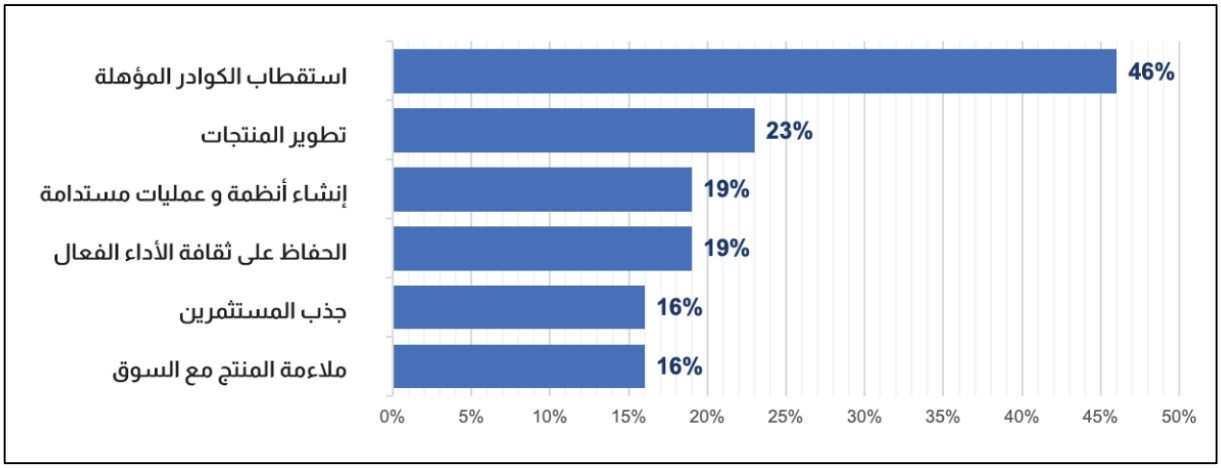

المصدر: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 26)

-**جذب الكوادر المؤهلة:** وهو يمثل التحدي الأكبر فيما يتعلق بنمو الشركات الناشئة ونجاحها حسب ما أفادت به عدد من الشركات والتي تمثل نسبة 46% من إجمالي عدد الشركات الناشئة؛

-**تطوير المنتجات:** حسب ما أفادت به عدد من الشركات والتي تمثل نسبة 29% من إجمالي عدد الشركات الناشئة؛

-**إنشاء أنظمة مستدامة وعمليات فعالة:** ويأتي ذلك إشارة إلى ضرورة توافر التكنولوجيا والمهارات اللازمة لتطوير منتج مستدام من شأنه تحقيق الأرباح لكافة الأطراف.

2) آفاق منظومة مصر المستقبلية

أشارت نسبة كبيرة من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة الإحصائية إلى أنه من المقترح أن يتم اتخاذ عدد من الخطوات التي من المتوقع أن يكون لها أثر كبير في تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية المصرية، مما يؤثر إيجابا نحو دعم الحلول والابتكارات الواعدة. ومن هذه المقترحات ندكر ما يلي: (FinTech EGYPT، 2021، صفحة 37)

- إقامة الفعاليات والمؤتمرات الخاصة بمجال التكنولوجيا المالية؛

- إطلاق حملات التغطية الإعلامية محليا وعالميا، التي تهدف إلى توعية العملاء بشأن الحلول المبتكرة التي تقوم الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية بتقديمها؛

- فتح مزيد من الأفواج للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية؛

- تشجيع وتحفيز البنوك العاملة في مصر بهدف تقديم الدعم للشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وتبني المشروعات التي تعتزم هذه الشركات تنفيذها؛

- تخفيف القيود، والتحويل إلى المعاملات الإلكترونية بشأن المستندات الورقية المطلوب تقديمها من خلال مراحل تأسيس شركات التكنولوجيا المالية الناشئة المتخصصة في هذا المجال؛

- قيام البنوك العاملة في مصر بتقديم حلول تمويلية لتلك الشركات الناشئة.

المطلب الثاني: علاقة منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في مصر

يستهدف البنك المركزي المصري من خلال منظومة التكنولوجيا المالية تعزيز الخدمات والمنتجات المالية الرقمية، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، والذي سنتعرف عليه فيما يلي:

أولا: واقع الشمول المالي في مصر

تشير مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي للأفراد الطبيعيين إلى إحراز تقدم ملحوظ في نسبة المواطنين (16 سنة فأكثر) المشمولين ماليا؛ حيث بلغت 64,8 %، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 31: نسبة الشمول المالي في مصر

المصدر: (االبنك المركزي المصري، 2022)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ نسبة الشمول المالي ارتفعت عام 2022؛ حيث أن 42,3 مليون مواطن من إجمالي 65,4 مليون يمتلكون ويستخدمون حسابات مالية، بزيادة قدرها 5,6 مليون مواطن في هذا العام، وهذا راجع للتطور الذي تشهده في مجال التكنولوجيا المالية.

شكل رقم 32: تطور أرقام الشمول المالي في مصر

المصدر :(البنك المركزي المصري، 2022)

إنّ إجمالي عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية 42,3 مليون مواطن، بمعدل نمو 147% خلال الفترة من 2016 إلى 2022 مع سعي مصر للتوسع في الشمول المالي.

على صعيد الشمول المالي للمرأة، أظهرت المؤشرات طفرة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية؛ حيث بلغ عددهم 18,3 مليون سيدة في 2022، بمعدل نمو 210% مقارنة بعام 2016.

الشكل الموالي يوضح بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في مصر، التي هي في تحسن.

شكل رقم 33: بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في مصر

المصدر : (البنك المركزي المصري، 2022)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، زيادة عدد البطاقات مسبقة الدفع إلى 43,8 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 31% خلال الفترة من 2020 إلى 2022، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف المحمول 46,5 ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 54% خلال نفس الفترة. تشير المؤشرات أيضا إلى تطور أعداد نقاط الإتاحة المالية والتي تشمل كل فروع البنوك، والبريد المصرفي، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدمي خدمات الدفع، لتصل إلى 1214 نقطة لكل 100 ألف مواطن بمعدل نمو 107% خلال الفترة من 2020 إلى 2022. (االبنك المركزي المصري، 2022)

جدير بالذكر أن إصدار المؤشرات الرئيسية للشمول المالي من قبل البنك المركزي يسهم بشكل فعال في متابعة تطوير أرقام ومعدلات الشمول المالي مما يساعد على وضع السياسات الداعمة لتمكين المواطنين اقتصاديا. (االبنك المركزي المصري، 2022)

من كل ما سبق نستنتج أن منظومة التكنولوجيا المالية في مصر شهدت خلال السنوات القليلة الماضية، تطورا ملحوظا، مما أهلها لأن تصبح ضمن أربع دول إفريقية في هذا المجال، وهذا راجع إلى التطور الكبير في شركاتها المحلية والعالمية، في ظل الدور الهام والمحوري الذي يقوم به البنك المركزي المصري في قيادة هذه المنظومة وتيسير سبل التعاون بين كافة الأطراف المشاركة فيها، مما ساعد وبشكل كبير في وصول الخدمات إلى كافة أفراد المجتمع وتحقيق شمول أكبر.

خاتمة الفصل الثالث

ازداد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية من بينها السعودية ومصر، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في تعزيز الشمول المالي ووصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع؛ حيث ازداد الاهتمام بهذا المجال خاصة في ظل جائحة كورونا بتوسيع النطاق لمن ليس لديهم حسابات مصرفية مما زاد من شمولهم المالي.

تم إنشاء منظومة متكاملة للتكنولوجيا المالية في السعودية باتفاق البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية مما أدى إلى انتشار عدد شركاتها الناشئة المتخصصة في هذا المجال فجعلها تحتل المراتب الأولى في مجال التكنولوجيا المالية عربيا، ومن ثم تحقيق الشمول المالي.

لمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر جهات داعمة للتكنولوجيا المالية؛ حيث أنشأت مصر شركات ناشئة متخصصة في هذا المجال وعملت على تطويرها، فوصلت نسبة الشمول المالي للأفراد 64,8% إلا أن منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية تحقق شمول مالي أكبر بنسبة 70% مقارنة بمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر، ورغم التحديات التي تواجهها كل من منظومة مصر والسعودية إلا أنها وضعت حلولا وآفاقا مستقبلية من أجل معالجتها وتطويرها في هذا المجال، وهذا ما يزيد من تعزيز الشمول المالي.

خاتمة

شكّل قطاع التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة ثورة في مجال الأنظمة العالمية والعربية، إذ أصبح يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطريقة متقدمة تنافس بشكل كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والوقت والتكلفة، ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في كل من السعودية ومصر في تقديم العديد من الخدمات المالية مما ساهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية ووصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل ومساواة، ومن ثم تعزيز الشمول المالي.

اختبار الفرضيات

من خلال عرض الدراسة المتعلقة بعوامل تفعيل منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في بعض الدول العربية توصلنا إلى ما يلي:

- أثبتت الدراسة أن الفرضية الأولى (منظومة التكنولوجيا المالية هي هيئة مختصة في التكنولوجيا المالية، تقدم خدمات مبتكرة) خاطئة؛ حيث أنّ منظومة التكنولوجيا المالية عبارة عن هيئات ومؤسسات وشركات ومتعاملين ومستثمرين وكل متدخل في شؤون التكنولوجيا المالية يعمل على إنجاحها أو فشلها؛
- أثبتت الدراسة أن الفرضية الثانية (منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية واضحة الأطر ولها هياكل ومؤسسات تعمل على تفعيلها من أجل تعزيز الشمول المالي) صحيحة؛ حيث أن لمنظومة التكنولوجيا المالية جهات داعمة تعمل على تطورها وتوسعها وواضحة الأطر وتعمل على تعزيز الشمول المالي؛
- أثبتت الدراسة أن الفرضية الثالثة (نظرا للكثافة السكانية الكبيرة تحتاج مصر إلى منظومة تكنولوجيا مالية واسعة للتحكم فيها) صحيحة؛ إذ أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته مصر في التكنولوجيا المالية إلا أنها تحتاج إلى منظومة أوسع تتحكم فيها نظرا للكثافة السكانية التي تعاني منها؛
- أثبتت الدراسة أن الفرضية الرابعة (تساهم منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية في تحقيق الشمول المالي، من خلال شركاتها المتطورة) صحيحة؛ إذ أن لمنظومة التكنولوجيا المالية شركات ناشئة ومتطورة في هذا المجال ولها رؤية مستقبلية واستشرافية مما ساعدها في تحقيق الشمول المالي؛
- أثبتت الدراسة أن الفرضية الخامسة (تساهم منظومة التكنولوجيا المالية في مصر في تحقيق الشمول المالي، من خلال التطوير الدائم ودعم مقدمي الخدمات التكنولوجية لخلق بيئة متطورة) صحيحة؛ إذ تبين أن منظومة التكنولوجيا المالية في مصر ساهمت وبشكل كبير في تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال شركاتها الناشئة المتطورة والمستمرة في هذا المجال، والأرقام التي حققتها في الشمول المالي الرقمي تثبت ذلك.

نتائج البحث

إضافة إلى ما سبق تم التوصل للنتائج التالية:

- زيادة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات أدى إلى الانتشار الواسع للتطبيقات والبرامج على الهواتف الذكية بما أتاح توفير البيئة الملائمة لقيام التكنولوجيا المالية وارتفاع عدد شركاتها من جهة وتحقيق القبول الجماهيري من جهة أخرى؛
- عرف قطاع التكنولوجيا المالية بعد الأزمة المالية 2008 التي ضربت القطاع المالي تطورا هائلا؛ حيث تراجعت ثقة المستهلكين في المؤسسات المالية التقليدية، واستمر تطور القطاع وتوسعه بشكل كبير خلال أزمة كورونا وما بعدها؛
- استطاعت التكنولوجيا المالية تلبية نفس الاحتياجات المالية للعملاء مع تغيير هيكل الخدمات المالية وإعادة تقديمها بطريقة أكثر كفاءة وشفافية وبأقل تكلفة وجهد؛
- تعد التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لكافة أفراد المجتمع؛
- إن الفجوة بين الجنسين في مؤشر ملكية الحسابات في البلدان النامية تعيق قدرة النساء على التحكم في حياتهم المالية على عكس البلدان التي لديهم حسابات عبر الهاتف المحمول؛
- تمثل المملكة العربية السعودية سوقا ناشئة تتوفر على العديد من الفرص المتاحة لقيام شركات التكنولوجيا المالية ونموها، وأغلب أفراد مجتمعاتها لها ميول نحو التكنولوجيا والمتطلعة للأنماط المتطورة من الخدمات خاصة المالية منها؛
- في المملكة العربية السعودية قطاع التأمين نسبته معدومة من الاستفادة من التكنولوجيا المالية رغم الأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع والذي يعمل جنبا إلى جنب مع قطاع البنوك؛
- منظومة مصر غير كافية وغير شاملة بسبب الكثافة السكانية العالية وتمركز أغلب سكانها في القاهرة؛
- لكل من السعودية ومصر آفاق تطوير واسعة من أجل تطوير منظومة التكنولوجيا المالية، التي بدورها تساهم وبشكل كبير في تحقيق الشمول المالي؛
- تسعى معظم الدول العربية من بينها المملكة العربية السعودية ومصر إلى تحسين بيئة الأعمال لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، في إطار زيادة الشمول المالي؛
- نسبة الشمول المالي في المملكة العربية السعودية أكبر من نسبته في مصر؛
- وضوح هيئات منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية، على عكس مصر.

تم تغييب دراسة تطبيقية عن الجزائر للأسباب التالية:

- عدم وضوح الإطار التنظيمي للجهات الداعمة للتكنولوجيا المالية في الجزائر؛
- ضعف البنية التحتية المالية لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية واقتصار تعاملاتها مع الحكومة والمؤسسات الكبيرة فقط؛
- غياب مفهوم الشمول المالي في استراتيجيات التوسع لدى البنوك الجزائرية، واعتمادها على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات المالية؛
- عدم إمكانية الربط بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدراسة لعدم توافر البيانات اللازمة لذلك.

يمكن للجزائر استحداث وتفعيل منظومة التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي من خلال:

- توفير منظومة واضحة وشاملة ومفهومة ومتناغمة للوصول إلى النتائج المسطرة؛
- توفير خدمات مالية متنوعة: تشمل الحسابات المصرفية وخدمات الإقراض الرقمي للشركات؛
- تحفيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية: من خلال تشجيع الشركات على تطوير حلول مالية رقمية وتقديم خدمات مالية مبتكرة، وكذا توفير الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة والمبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- تحسين البنية التحتية الرقمية: من خلال توفير شبكات اتصال واسعة النطاق، وتحسين تغطية الإنترنيت؛
- تحسين الوعي المالي: من خلال توفير المعلومات اللازمة حول الخدمات المالية الرقمية وكيفية استخدامها بشكل آمن، وتوعية الناس حول المخاطر المرتبطة بالاحتيال والاستغلال الإلكتروني؛
- توفير خدمات مالية للفئات الأكثر فقرا، والمحرومة من الخدمات المالية التقليدية؛
- توفير الأمن والخصوصية: من خلال تطبيق معايير الأمن العالمية وتوفير خدمات الحماية والأمان المتاحة على تطبيقات التكنولوجيا المالية.

اقتراحات البحث

على ضوء ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ ضرورة تبني مفهوم التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي؛
- ✓ تطوير البنية التحتية للنظام المالي، ونظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، لتدعيم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية خاصة في المناطق النائية في الدول العربية، ومنها الجزائر؛

- ✓ تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية عن طريق إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية وخاصة استثمارات الشركات الناشئة منها، مما يساعد على تطوير التكنولوجيا المالية؛
- ✓ تقديم خدمات مالية تتناسب مع كافة فئات المجتمع بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية؛
- ✓ ضمان الثقة للأفراد وتوعيتهم بمختلف الجوانب المالية من أجل رفع نسبة الشمول المالي،
- ✓ يجب على بعض البنوك استبدال خدماتها التقليدية، بخدمات التكنولوجيا المالية الحديثة مما يسرع وصولها لأكبر عدد من شرائح المجتمع تحقيق الشمول المالي.
- ✓ من أجل تطوير الجزائر لخدماتها في هذا المجال يجب عليها الاستفادة من تجارب الدول الناجحة، ومواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول للخدمات المالية وتطبيقها في الجزائر؛
- ✓ استحداث منظومة متكاملة ومتناسقة تسهر على السير الحسن في قطاع التكنولوجيا المالية، وتقديم الدعم المطلوب لها؛
- ✓ اعتماد استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك بعد دراسة الإمكانات المتوفرة والتحديات والمعوقات وتذليلها.

آفاق الدراسة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع يمكن اقتراح أهم المواضيع للدراسة:

- واقع وآفاق التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر؛
- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي؛
- واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في الجزائر؛
- دور الشمول المالي الرقمي في تمكين المرأة.

قائمة المراجع

أولا: المقالات والمداخلات

1) أحمد محمود محمد النقيرة، وعبد الحي نور الدين أحمد محمد. (2019/04). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية –دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

2) أسامة فراح، ورحمة عبد العزيز. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، 04 (02).

3) آسيا سعدان. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة الجزائر –تونس–والمغرب. مجلة دراسات وأبحاث، 10 (03).

4) أيمن بوزانة، ووفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسة العدد الاقتصادي، 12 (01).

5) بختي عمارية، وغنية مجاني. (2019/06). دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي. مجلة الدبر، 07 (02).

6) بوتينة حدة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية –بغداد العراق.

7) جازية حسني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23).

8) حدة بوتينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية –عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول.

9) حمدوش وفاء، لمياء عماني، وسمية بن علي. (2021/10). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات. مجلة الاقتصاد الجديدة، 12 (04).

10) حمدي زينب، والزهراء أوقاسم. (2019/01). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 01 (08).

11) حنان بوخاري فاطنة. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية، عرض لتجارب دول رائدة. مجلة البشائر الاقتصادية، 08 (02).

12) حيزية بنية، ومحمد بنية. (2020). مداخلة بعنوان الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية –التجربة الماليزية نموذجا–. المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق.

13) ذهبية لطرش، وسمية حراق. (2020/06). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 05 (02).

14) رابح أمين المانسيع. (2022/10). آليات رقمنة الخدمات المالية والمصرفية لإرساء الشمول المالي الرقمي –اعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية كسيل–. دراسات اقتصادية، 16 (03).

15) رشا عودة لفتة، وسالم عواد حسن. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، 11 (01).

16) زبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، وإيمان مطلاوي. (2020/06). دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 05 (01).

17) سعد مرزق، ونورة زيان. (2021/12). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 07 (02).

18) سعيدة حرقوش. (2019/06). التكنولوجيا المالية، صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، 11 (03).

19) صليحة فلاق. (2020/06). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي– تجربة مملكة البحرين–. مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، 21 (01).

20) صورية شنبي، والسعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية –تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 04 (01).

21) عبد المجيد بن ناصر. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي. مجلة المدبر، 09 (03).

22) فاطمة أرناق، ورابح بربش. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة أندونيسيا –ورقة بحث ضمن الملتقى العالمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة.

23) لزهاري زواويد، ونفيسة حجاج. (2018/08). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي، الواقع والآفاق. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07 (03).

24) محمد أمين زايخ، و محمد يونسي. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة المملكة العربية السعودية–. *مجلة دفاتر البحوث العلمية*، 10 (01).

25) محمد بوطلاعة، كريمة بوقرة، وحسينة ساعد بخوش. (2020/06). واقع الشمول المالي وتحدياته– الأردن والجزائر نموذجا. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 04 (02).

26) مفتاح غزال، ومراد بركات. (2020/01). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة.

27) مليكة بن علقمة، ويوسف ساحلي. (2018/04). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، 07 (03).

28) مليكة طلبة، وهدى بوحنيك. (2022/06). التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015–2020. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 05 (01).

29) مليكة كركار. (2019). الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10 (03).

30) نادية لوزي. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية. مجلة بحوث الاقتصادية والمناجمنت، 02 (02).

31) نبيل بهوري. (بلا تاريخ). الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد الجديد، 10 (03).

32) نصيرة زعاف. (26/08/2019). أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية. ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. المدية –الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة يحي فارس.

33) نعمة نغم حسين، وأحمد نوري حسن. (29/11/2018–28). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية –بغداد. 02. الجامعة التقنية الوسطى – بغداد –العراق.

34) وردة مساوي، وإيمان حيولة. (2020). مساهمة التكنولوجيا المالية في تحويل المقاولاتية التكنولوجية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 08 (01).

35) وهيبة عبد الرحيم. (2018/09). عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 03 (32).

36) وهيبة عبد الرحيم. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية –تحديات المنافسة والنمو. مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، 21 (01).

37) وهيبة عبد الرحيم، وأشواق بن قدور. (2018/06). توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07 (03).

ثانيا: رسائل وأطروحات

38) آمنة خلج. (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه مالية، تأمينات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– الجزائر.

39) بدر عجور، ومحمد حنين. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية تجاه العملاء –دراسة حالة لبنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. رسالة الماجيستير في إدارة الأعمال. كلية التجارة في الجامعة الإسلامية –بغزة.

40) مولود عبد الغاني. (2022). الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي (دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية). أطروحة دكتوراه، علوم التسيير. الجزائر: جامعة أحمد درارية –أدرار–الجزائر.

ثالثا: التقارير

41) البنك المركزي المصري. (2022). مؤشرات الشمول المالي.

42) الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت). (2021). التقنية المالية ومستقبلها في المملكة العربية السعودية.

43) برنامج تطوير القطاع المالي. (2022). وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي.

44) صندوق النقد العربي. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية.

45) صندوق النقد العربي. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. أبوظبي.

46) صندوق النقد العربي. (بلا تاريخ). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. أبوظبي–الامارات العربية–.

47) فنتك السعودية. (2022). التقرير السنوي لفنتك السعودية.

48) البنك المركزي المصري.(2021) .FinTech EGYPT منظور التكنولوجيا المالية.

رابعا: المواقع الإلكترونية

49) الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية –إدارة الأبحاث والدراسات. (بلا تاريخ). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. اتحاد المصارف العربية. تم الاسترداد من uabonline.org.

50) ايريك فين، هاريش ناتارجان، وماثيوسال. (بلا تاريخ). ورقة عرض عام لمنظومة التكنولوجيا المالية ومستقبل التمويل. تاريخ الاسترداد 13 03، 2023، من thedocs.worldbank.org .

51) سنية أنصار، وانج جيجون، مانسي فيبين بانشاميا، وسري رافيا راجا أكينيني. (2022). الكشف عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 في خمسة رسوم بيانية. تاريخ الاسترداد 19 04، 2023، من blogs.worldbank.org .

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	04
02	خصائص التكنولوجيا المالية	07
03	خدمات التكنولوجيا المالية	10
04	قطاعات التكنولوجيا المالية	14
05	بيئات التكنولوجيا المالية	15
06	تقسيمات شركات التكنولوجيا المالية	18
07	مخاطر التكنولوجيا المالية	21
08	مبادئ الشمول المالي	31
09	أبعاد الشمول المالي	34
10	سياسات تعزيز الشمول المالي	38
11	ركائز الشمول المالي	41
12	حجم سوق التكنولوجيا المالية على مستوى العالم	47
13	مستوى نضج استخدام التكنولوجيا المالية على مستوى العالم	48
14	نسبة ملكية الحسابات التي يمتلكها الأفراد على مستوى العالم	49
15	نسبة ملكية الحسابات بين الجنسين في العقد الماضي على مستوى العالم	50
16	أثر جائحة كرونا في تسريع وتيرة اعتماد الخدمات المالية رقميا	51
17	حجم فرص توسيع نطاق الوصول إلى من ليس لديهم حسابات مصرفية	52
18	عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في المملكة العربية السعودية	55
19	معدلات نمو شركات التكنولوجيا المالية وفق مجالاتها في المملكة العربية السعودية	56
20	قاعدة بيانات شركات التكنولوجيا المالية وفق مراحلها في السعودية	56
21	قاعدة بيانات شركات التكنولوجيا المالية وفق مجالاتها في السعودية	57
22	نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا بنكيا في السعودية	59
23	الجهات الداعمة لمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر	60
24	تطور الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية في مصر	61
25	مراحل تطور الشركات الناشئة في مصر	62
26	توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الفرعية في مصر	63
27	الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية داخل محافظات مصر	64
28	الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة المصرية عالميا	65
29	أهم مجالات الدعم الأكثر طلبا والمطلوب توفيرها في الشركات الناشئة في مصر	66
30	التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة أثناء النمو في السوق المصري	67
31	نسبة الشمول المالي في مصر	68
32	تطور أرقام الشمول المالي في مصر	69
33	بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في مصر	69

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	صفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل عام للتعريف بالتكنولوجيا المالية	**01**
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية	03
المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	03
المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية	05
المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية ودوافع لجوء الدول العربية إليها	06
المبحث الثاني: خدمات وقطاعات وبيئات التكنولوجيا المالية	09
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية والعوامل المحركة لها	09
المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية	11
المطلب الثالث: بيئات التكنولوجيا المالية	14
المبحث الثالث: شروط نجاح ومخاطر شركات التكنولوجيا المالية	16
المطلب الأول: أنوع شركات التكنولوجيا المالية	16
المطلب الثاني: شروط ومتطلبات نجاح التكنولوجيا المالية	19
المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية وأهداف السياسات	20
خاتمة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: مدخل عام للتعريف بالشمول المالي	**24**
مقدمة الفصل الثاني	25
المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي	26
المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي	26
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	28
المطلب الثالث: مكونات ومبادئ الشمول المالي	30
المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي	32
المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي	32

المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي	35
المطلب الثالث: آليات تعزيز الشمول المالي	35
المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي	36
المطلب الأول: سياسات وركائز الشمول المالي	36
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشمول المالي	41
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	42
خاتمة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية	**45**
مقدمة الفصل الثالث	46
المبحث الأول: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم	47
المطلب الأول: التكنولوجيا المالية عبر العالم	47
المطلب الثاني: علاقة منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في العالم	48
المبحث الثاني: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في السعودية	53
المطلب الأول: منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية	53
المطلب الثاني: علاقة منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في السعودية	58
المبحث الثالث: دور منظومة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في مصر	60
المطلب الأول: منظومة التكنولوجيا المالية في مصر	60
المطلب الثاني: علاقة منظومة التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي في مصر	68
خاتمة الفصل الثالث	71
خاتمة	73
فهرس المصادر والمراجع	74
فهرس الأشكال	83
فهرس المحتويات	85
ملخص	88

ملخص

يكتسي موضوع التكنولوجيا المالية وارتباطه بالشمول المالي أهمية بالغة في الوقت الحالي. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال الذي تلعبه منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وتعزيزه، ولبلوغ هذا الهدف تم تسليط الضوء على بعض الدول العربية منها المملكة العربية السعودية ومصر، من خلال تحليل وعرض لمنظومة التكنولوجيا المالية، وأهم مؤشرات الشمول المالي.

توصلنا من خلال دراستنا إلى أنّ هناك العديد من الأسس والمقومات التي ينبغي توفيرها في قطاع التكنولوجيا المالية كبناء منظومة واسعة ومتكاملة وشاملة تسهر على ضمان الشفافية والرقابة والتنظيم اللازم لكل شركات التكنولوجيا المالية وكذا مجابهة التحديات واستغلال فرص تطوير قطاع التكنولوجيا المالية وتنويعه، من أجل رفع معدلات الشمول المالي ومن ثم تعزيزه.

منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية واضحة الأطر ولها هياكل ومؤسسات وشركات متطورة تعمل على تفعيلها من أجل تعزيز الشمول المالي، كما تساهم منظومة التكنولوجيا المالية في مصر في تحقيق الشمول المالي، من خلال التطوير الدائم ودعم مقدمي الخدمات التكنولوجية لخلق بيئة متطورة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، المملكة العربية السعودية، مصر.

Abstract:

Fintech and its connection to financial inclusion is a very important topic nowadays. This study aims to identify the effective role that the financial technology system plays in achieving and enhancing financial inclusion. To achieve this goal, some Arab countries including Saudi Arabia and Egypt, were highlighted through an analysis and presentation of the financial technology system, and the most important indicators of financial inclusion.

Through our study, we concluded that there are many foundations and elements that should be provided in the financial technology sector, such as building a broad, integrated and comprehensive system that ensures transparency, oversight, and the necessary regulation for all financial technology companies. Facing challenges and exploiting opportunities is also required to develop and diversify the financial technology sector, in order to raise inclusion rates and then enhance it.

The financial technology ecosystem in Saudi Arabia is clearly framed and has advanced structures, institutions and companies that are working in order to enhance financial inclusion. In the other hand the financial technology ecosystem in Egypt contributes to achieving financial inclusion, through permanent development and support for technology service providers to create an advanced environment.

Keywords; financial technology, financial inclusion, Saudi Arabia, Egypt.